



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(4)/3/Add.2 (D)
16 October 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الرابعة

بون، ١١-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

البند ٧ (أ) و(ب) من جدول الأعمال المؤقت^(١)

تنفيذ الاتفاقية

- (أ) استعراض التقارير عن التنفيذ المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة من مناطق غير أفريقية، بما يشمل تلك المتعلقة بعملية المشاركة، وبالخبرة المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية
- (ب) استعراض التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في مناطق غير أفريقية

إضافة

- الجزء الأول: توليف للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي
- الجزء الثاني: التقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

مذكرة من إعداد الأمانة

المحتويات

الجزء الأول: توليف للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	٦ - ١	مقدمة.....
٥	٧	التقارير الوطنية الواردة.....
٥	٧٥ - ٨	توليف المعلومات الواردة في التقارير الوطنية.....
		ألف - الاستراتيجيات والأولويات في إطار خطط أو سياسات التنمية المستدامة.....
٧	١٧ - ١٠	بء - التدابير المؤسسية المتخذة تنفيذا للاتفاقية.....
٨	٣٠ - ١٨	جيم - عمليات المشاركة دعماً لإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية.....
١٠	٤٠ - ٣١	دال - عملية التشاور دعماً لإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية واتفاقات الشراكة المعقودة مع البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الكيانات المهتمة.....
١١	٤٧ - ٤١	هاء - التدابير المتخذة أو المقرر اتخاذها في إطار برامج العمل الوطنية، بما في ذلك التدابير الخاصة بتحسين البيئة الاقتصادية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين المنظمات المؤسسية، وتحسين المعارف المتعلقة بالتصحر، ورصد آثار الجفاف وتقييمها.....
١٣	٦٠ - ٤٨	واو - المخصصات المالية من الميزانيات الوطنية دعماً للتنفيذ، والمساعدة المالية والتعاون التقني المقدمان واللازمان، وتحديد الاحتياجات وترتيبها بحسب الأولوية.....
١٥	٦٨ - ٦١	زاي - استعراض المعايير والمؤشرات المستخدمة في قياس التقدم الحرز وتقييمها.....
١٦	٧٥ - ٦٩	

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١٧	٧٦ - ١٠٠
١٧	٧٦ - ٩٨
٢١	٩٩ - ١٠٠
٢٢	١٠١

المرفقات

٢٣
٢٥

الجزء الثاني: التقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

٢٧	١٠٥-١٠٢
٢٧	١١٣-١٠٦
٣٠	١٢٣-١١٤
٣٢	١٤٨-١٢٤
٣٨	١٩٠-١٤٩
٤٨	٢٠٥-١٩١

الجزء الأول: توليف للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

أولاً - مقدمة

- ١- وفقاً للمادة ٢٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر^(٢)، يجب على كل بلد من البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أن يبلغ في التقارير الوطنية المقدمة إلى أمانة الاتفاقية التدابير التي اتخذها لتنفيذ الاتفاقية. وسيُنظر في هذه التقارير في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقدها في الفترة من ١١ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.
- ٢- وطلب مؤتمر الأطراف في مقرره ٥/م أ-٢ إلى الأمانة أن تعد تقريراً تولى (الفقرة ١٧ من المقرر ١١/م أ-١) بالاستناد إلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية.
- ٣- وورد تحديد شكل ومضمون التقارير الوطنية في الفقرة ١٠ من المقرر ١١/م أ-١. وأعدت أمانة الاتفاقية، بالتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية، دليلاً للمساعدة صُمم لتقديم شكل موحد وتوصيات عملية وتوفير الدعم لإعداد التقارير الوطنية (انظر ICCD/COP(3)/INF.3).
- ٤- وفي كل من الاجتماع الإقليمي الخامس للاتفاقية الخاص بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي والمعقود في ليما، بيرو، في آب/أغسطس ١٩٩٩، واجتماع مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي المعقود في ريسيفي، البرازيل، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قامت البلدان الأطراف في المنطقة بتنقيح دليل المساعدة واتفقت على اعتماد النص الناتج في إعداد تقاريرها الوطنية.
- ٥- وأنشأت الأمانة قاعدة بيانات شاملة في إطار إعداد التقرير التوليقي. وقاعدة البيانات هذه هي ثمرة من ثمار التقارير الوطنية لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد تحقق كل بلد من المعلومات المدونة التي ستستخدم في العملية في السنوات المقبلة. وتتضمن قاعدة البيانات هذه المشاكل والاحتياجات والمتطلبات الرئيسية لكل بلد من بلدان المنطقة فيما يخص تنفيذ الاتفاقية.
- ٦- وساندت أمانة الاتفاقية البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في إعداد تقاريرها الوطنية بتزويدها بالمساعدة التقنية والمالية عند الطلب. وتعترف التقارير المقدمة بالمساعدة الواردة من الأمانة ومن مصادر أخرى.

ثانياً - التقارير الوطنية الواردة

٧- تقرر في الاجتماع الإقليمي الخامس لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاربي المعقود في ليما، بيرو، تحديد يوم ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ مهلةً قصوى لتقديم التقارير الوطنية. وورد حتى ذلك التاريخ ١٣ تقريراً، أي ٤٣ في المائة من المجموع؛ وورد آخر تقرير في ١٨ أيار/مايو (انظر المرفق الأول). وكان ٦٠ في المائة من التقارير المقدمة بالإنكليزية و٣٧ في المائة منها بالإسبانية و٣ في المائة منها بالفرنسية. ويمثل هذا التقرير تولىً لهذه التقارير الوطنية. وجرى توحيد شكل ومضمون التقارير وفقاً للمقرر ١١/م أ-١ ودليل المساعدة.

ثالثاً - تولى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية

٨- أُنبعت في إعداد التقارير الوطنية نُهج مختلفة. فقد وجدت بعض البلدان في التقارير فرصة سانحة لإجراء تحليل نقدي وتقييم ذاتي لعملية التنفيذ على الصعيد الوطني، واستخدمتها بلدان أخرى أساساً لاستهلال عملية إعداد برامج العمل الوطنية. وأياً كان النهج المتبع فإن التقارير تقدم صورة حية عن عملية تنفيذ الاتفاقية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي. وترد موجزات التقارير الوطنية في الوثائق (A) وICCD/COP(4)/3/Add.2 (B) و(C).

٩- وأحد الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من هذه التقارير هو شيوع تصور خاطئ عن منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي بوصفها منطقة خضراء فقط. إذ يتضح من التقارير المقدمة أن التصحر، بتعريفه الوارد في المادة ١(أ) و(و) من الاتفاقية، ليس غريباً عن المنطقة. ذلك أن تردي الأراضي الذي يشمل، فيما يشمل، تعرية التربة والتملح وتراجع إنتاجية الأراضي، هو آخذ في الانتشار على نحو يؤدي إلى تجريد وإفقار مساحات شاسعة من الأراضي، ويفضي في نهاية المطاف إلى التصحر. ويظهر من تشخيص هذه الحالة أن عملية التصحر لا تقف عند الحدود الوطنية. ونتيجة لذلك، يبرز تصور إقليمي تسلم فيه البلدان الأطراف في المنطقة بأن الاتفاقية صك ضروري لمكافحة هذه الظاهرة. وفي هذا الصدد، يتبين من التقارير ما يلي:

(أ) تشارك غالبية البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي مشاركة نشطة في إعداد برامج عملها الوطنية لأجل تنفيذها وتتحري السبل إلى دمجها مع البرامج الإنمائية الأخرى. إلا أن بعض بلدان المنطقة لم تدرج مسألتها تردي الأراضي والتصحر في قائمة أولوياتها لأن لديها أولويات أخرى أكثر إلحاحاً تريد حلها. ولكن حتى مع توافر الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاقية وإنشاء المؤسسات وتوظيف الموارد البشرية والتقنية والمالية يتضح أن هذه التدابير غير كافية نظراً إلى ما بلغه تردي الأراضي من وضع حرج؛

(ب) يعد تنفيذ الاتفاقية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية عملية جديدة أساساً. وبحلول عام ١٩٩٧، صدق على هذا الصك الدولي أو انضم إليه ٥٣ في المائة من بلدان المنطقة. ولم تكن هذه النسبة قبل ذلك تتجاوز ١٦ في المائة (انظر المرفق الأول). إلا أن الالتزام الإقليمي بالعملية بلغ مستوى عالياً كما يتضح من البيانات الواردة في المرفق الأول. وما التزم هذه البلدان بعملية الإبلاغ الوطني سوى دليل آخر على ذلك (انظر المرفق الثاني)؛

(ج) ساعدت الجهود الضخمة التي بُذلت بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض في ريو)، المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، على إنشاء مؤسسات ووضع سياسات وقوانين وبرامج ومشاريع في مجال البيئة؛ وساعد أيضاً على الإسراع في إضفاء الطابع المؤسسي على الإجراءات المتعلقة بالاتفاقية في المنطقة، وعلى صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية. وانتشرت الخطط الإنمائية في قطاعات كثيرة مثل الزراعة وإدارة المياه والطاقة والعلم والتكنولوجيا والتعليم ومصايد الأسماك. ولكن يجدر بالملاحظة أن عدداً قليلاً من البلدان اتبع هذا النهج الجديد في علاقاته التجارية (٢٣ في المائة). ويدل هذا الأمر على وجود معضلة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية. ويعد نمو الصادرات القائمة على المنتجات الزراعية أساسياً في استراتيجيات النمو الاقتصادي. وحتى لو كان القطاع الزراعي ينطوي حالياً على بعد بيئي هام فإن العلاقات التجارية تتطلب مستوى معيناً من الإنتاجية والقدرة التنافسية لتحقيق أهداف النمو. وتردي الأراضي يمكن أن ينجم عن زراعة محصول واحد زراعة كثيفة ومتكررة مما يؤدي إلى استنفاد المغذيات وتكثيف استخدام الأراضي إلى حد يتجاوز قدرتها الإنتاجية. وتتوقف التنمية الاقتصادية لعدد من هذه البلدان على إنتاج المحاصيل الزراعية على نحو يعزز ما يسمى مصيدة النمو هذه، وتؤدي الحقائق الراهنة للعولمة الاقتصادية إلى تفاقم هذه المشكلة؛

(د) وتعترف البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية بالحاجة إلى توليد التفاعل بين الاتفاقات والبرامج البيئية الدولية أو الاتفاقيات ذات الصلة، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، أو المحفل الحكومي الدولي المعني بالغابات. ونتيجة لذلك، تضع جميع هذه البلدان برامج عمل وطنية بصورة متزامنة من خلال برامج مختلفة. ولكن حتى إذا وُجدت إمكانات للتفاعل و/أو التكامل بين هذه المشاريع فإن ذلك لا يزال في مرحلة الاستكشاف عموماً. ويجب أن تدرج في مكافحة تردي الأراضي مفاهيم مثل نهج النظم الإيكولوجية، والتقاسم المتكافئ للمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الطبيعية، والمعارف التقليدية للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، وهي مفاهيم سبق تطويرها في اتفاقيات دولية أخرى بشأن البيئة.

ألف - الاستراتيجيات والأولويات في إطار خطط أو سياسات التنمية المستدامة

١٠ - طلب دليل الممارسة إلى الأطراف أن تقدم معلومات عن الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتاحة في مجالات اجتماعية واقتصادية أخرى لها صلة بمكافحة تردي الأراضي والتصحر. ونُظر أيضاً في خطط التنمية الوطنية، والاستراتيجيات البيئية الوطنية في ميدان مكافحة تردي الأراضي التي وُضعت قبل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية والمحلية التي وُضعت عملاً بجدول أعمال القرن ٢١، والاستراتيجيات والخطط الوطنية للحفاظ على الموارد في مجالات أخرى.

١١ - وقبل انعقاد مؤتمر قمة الأرض في ريو في عام ١٩٩٢، كان قطاعا الزراعة والحراجة المحليين اللذين حاولت فيهما الأطراف في المنطقة تنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بتردي الأراضي. وكانت السياسات ترمي عادةً إلى الحفاظ على التربة والمياه و/أو استصلاحهما. بيد أن بعض البلدان بدأت تأخذ بالمبادئ العامة والمبادئ التوجيهية للاتفاقية في تناول نظمها الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة قبل أن تصبح طرفاً فيها.

١٢ - وتبين جميع التقارير أن الأطراف صاغت و/أو اعتمدت سياسات و/أو قوانين و/أو خططاً و/أو استراتيجيات و/أو برامج عمل في مجال البيئة تتصدى بصفة مباشرة أو غير مباشرة لتردي الأراضي والجفاف. وقد وفر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية جانباً كبيراً من الزخم لهذه الأنشطة وهياً القوة الدافعة لتصدى البلدان للقضايا البيئية.

١٣ - وتتضمن خطط التنمية الوطنية للأطراف مفهوم التنمية المستدامة باعتباره عنصراً مركزياً. وفي كثير من الحالات، تتضمن النصوص الجديدة لهذه الخطط المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية للاتفاقية.

١٤ - وباتت التنمية المستدامة (النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة) من خلال تنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالنظام الإيكولوجي وجدول أعمال القرن ٢١ مفهوماً متداولاً في الوزارات والإدارات الوطنية المعنية مباشرةً بالبيئة وتخطيط التنمية المستدامة. بيد أن الاهتمام بتردي الأراضي لا يزال متدنياً في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى، كما يتضح من التقارير. وثمة حاجة حقيقية إلى إدراج هذه السياسات في قطاعات التعدين والصحة والسياحة والتجارة، وبدرجة أقل في قطاع الإسكان. وثمة أيضاً حاجة إلى بيان الصلة بين التنمية المستدامة والهجرة. ولا بد من القول إن هذا المفهوم أُدرج حقاً في استراتيجيات بعض البلدان وفي برامج العمل الوطنية لعدد من القطاعات مثل التعدين (٢٣ في المائة) والتجارة (٢٠ في المائة) والسياحة (٣٣ في المائة) والهجرة (١٠ في المائة) والإسكان (٣٧ في المائة).

١٥- واتخذ ٣٠ في المائة من البلدان تدابير محددة ومركزة بالاستناد إلى المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية للاتفاقية بهدف التصدي لمشاكل المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة من خلال قطاعات عامة مثل قطاعي الصحة والتعليم. وتعزز بلدان أخرى القيام بذلك من خلال إعداد ووضع برامج عمل وطنية.

١٦- وتنفذ الاتفاقيات والبرامج المتصلة بالنظم الإيكولوجية (اتفاقيات تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر، والفريق/المفصل الحكومي الدولي المعني بالغابات) في جميع البلدان الأطراف من خلال سياسات واستراتيجيات وخطط شتى. وتتمثل أوجه التفاعل بين هذه الاتفاقيات في سياسات أو آليات أو روابط مالية في مشاريع محددة، ولكنها لا تزال في مراحلها الأولى ولم تحدّد بوصفها أهدافاً استراتيجية. وتقوم بعض البلدان حالياً بوضع مشاريع محددة بطريقة تفاعلية لا إرادية استجابةً لأوضاعها وظروفها القائمة أو الخاصة.

١٧- وتنظر بعض البلدان في إنشاء استراتيجية تعاون دولية تركز على تنفيذ الاتفاقية وفي إمكانية إقامة أوجه تفاعل مع اتفاقيات أخرى في مجال التنمية المستدامة كأحد السبل إلى معالجة الصعوبات المالية الراهنة.

باء- التدابير المؤسسية المتخذة تنفيذاً للاتفاقية

١٨- ينص دليل المساعدة على أن توفر التقارير الوطنية معلومات عن هيئة التنسيق الوطنية لدى كل طرف من الأطراف تشمل، فيما تشمل، مركزها القانوني وتكوينها وطريقة عملها وقاعدة بياناتها.

١٩- وقد شرعت جميع البلدان في اتخاذ تدابير عامة في السياسة البيئية تعبيراً عن عزمها على إدماج البعد البيئي في الاستراتيجية الإنمائية. وما تصديق أكثر من ٩٠ في المائة من بلدان المنطقة على الاتفاقية، والتدابير المتخذة لإنشاء مؤسسات جديدة تتصدى للمشاكل البيئية، سوى دليل إضافي على هذا العزم. إلا أن نقص قدرة هذه البلدان على تنفيذ التزامها يشكل عائقاً جدياً، وقد أشار ٥٣ في المائة من البلدان إلى حاجتها الماسة إلى مزيد من تدابير بناء القدرات لكي تستجيب لهذه المتطلبات الجديدة.

٢٠- وأنشأ ٩٣ في المائة من الأطراف هيئات تنسيق وطنية رسمية أو غير رسمية بهدف تنفيذ الاتفاقية. وفي كثير من هذه الأطراف، تعمل هيئة التنسيق الوطنية تحت إشراف وزارة البيئة، ويوجد مقر عملها عادةً في إدارات الوزارة أو وحداتها المعنية بالتربة أو الغابات أو مستجمعات المياه أو النظم الإيكولوجية. ويتولى مركز الاتصال الوطني في معظم الحالات دور المنسق في هذه الهيئة. وفي بعض البلدان تؤدي الهيئة عمل الهيئة الاستشارية، وتؤدي في بلدان أخرى عمل الهيئة التنفيذية.

٢١- ولا تتمتع هيئات التنسيق الوطنية في أغلب البلدان (٧٥ في المائة) بمركز قانوني مستقل، كما أن ٩٢ في المائة منها لا يتمتع بالاستقلال المالي، لأنها تموّل من ميزانية الوزارة أو الإدارة التي تنتمي إليها. ونظراً إلى نقص

الموارد، يؤدي موظفو هذه الهيئات عادةً وظائف متعددة لا صلة لها في كثير من الأحيان بأنشطة تردي الأراضي. ولم يخصص سوى بلدين موارد مالية لدعم الهيئات؛ وتعتزم بلدان أخرى توفير هذا الدعم في عام ٢٠٠١. ويقوم ٢٩ في المائة من البلدان حالياً بتحديد المركز القانوني لهذه الهيئات.

٢٢- وتتكون هيئات التنسيق الوطنية أساساً من ممثلين من مختلف الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص. ولهذه الهيئات اختصاصات متعددة ولكنها تخضع في الغالب لهيمنة حكومية من حيث التمثيل، ولئن كان معظمها يتيح تمثيلاً متكافئاً للمنظمات غير الحكومية فإن ذلك لا ينطبق على المنظمات المجتمعية أو الشعوب الأصلية. وطورت بعض البلدان فكرة المشاركة المفتوحة للمجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والكنيسة والقطاع الخاص) عن طريق إنشاء فروع محلية لهيئات التنسيق الوطنية على المستوى المحلي، في إطار استراتيجية إضفاء اللامركزية.

٢٣- وبدأ ٢٥ في المائة من البلدان الأطراف اتخاذ تدابير إصلاح لنظام حيازة الأراضي كاستراتيجية ملموسة لحفز مشاركة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في إيجاد حلول لمشاكل تردي الأراضي. وهناك عدد من العوامل التي تعوق اتخاذ تدابير مؤسسية مناسبة، منها عدم وجود سياسات ملائمة في مجال الأراضي فضلاً عن أن النظام الراهن لحيازة الأراضي وأنماط استخدامها تجبر السكان المحليين على ممارسة أعمال تؤدي إلى تفاقم تردي الأراضي. إلا أن ٣٧ في المائة من البلدان تطبق حالياً تدابير لإضفاء اللامركزية. وهناك أيضاً اتجاه نحو منح السكان المحليين فرصة المشاركة في عملية صنع القرار (٣٣ في المائة من البلدان).

٢٤- وفي بعض البلدان، أُدرجت في هيئات التنسيق الوطنية، فضلاً عن قطاعات البيئة والزراعة والتعليم، قطاعات حيوية أخرى مثل التمويل والتنمية الاقتصادية. وشددت بعض الأطراف على ضرورة توعية مختلف قطاعات الحكومة والمجتمع بوجه عام بمشكلة تردي الأراضي.

٢٥- وأبرزت بضعة بلدان ما بذلته من جهود محددة لضمان تمثيل متكافئ للجنسين في هيئات التنسيق الوطنية، بينما أشار غيرها إلى أنها ستراعي تمايز الجنسين في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية.

٢٦- أما نظم المعلومات الإلكترونية فبلغت مستويات متفاوتة من التطور. ولدى هيئات التنسيق الوطنية في بعض البلدان حواسيب وبريد إلكتروني (٥٣ في المائة)، ونظم معلومات (١٧ في المائة)، وقواعد بيانات (٣٣ في المائة)، ومواقع على الشبكة العالمية (٣٣ في المائة) تتصدى مباشرةً لمسائل تردي الأراضي. وفي بلدان أخرى، لا تعدو نظم المعلومات المتعلقة بتردي الأراضي كونها جزءاً من الشبكة العامة للمعلومات البيئية.

٢٧- وتُتبع في صياغة برامج العمل الوطنية أساليب منهجية متغيرة وجداول زمنية مختلفة. فقد اعتمدت هذه البرامج رسمياً في ١٧ في المائة من البلدان، وهي قيد الاعتماد في ١٣ في المائة منها، ولا تزال في مرحلة الإعداد في

٧٠ في المائة منها. وتتضمن عملية الصياغة هذه، في ٣٧ في المائة من البلدان، تحليل أوجه التفاعل الممكنة بين عمليات تردي الأراضي والمسائل البيئية الأخرى.

٢٨- أما البلدان التي اعتمدت رسمياً برامج عملها الوطنية، فقد نظر ٦٠ في المائة منها في تمويل هذه البرامج في إطار خططها الإنمائية الوطنية و/أو خططها البيئية الوطنية. بيد أنه لم يجر تخصيص الموارد المالية اللازمة حتى في الحالات التي أُدمجت فيها برامج العمل الوطنية إدماجاً استراتيجياً في الخطط الإنمائية و/أو الخطط البيئية الوطنية.

٢٩- وترتب على ربط برامج العمل الوطنية ببرامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية تطور غير مألوف. فقد وُضعت البرامج دون الإقليمية والإقليمية قبل أن تنشئ بعض البلدان برامجها الوطنية، مما يعني أن هذه البلدان ما برحت تدلي بدلوها في هذه البرامج وأن هذه البرامج أثراً في وضع البرامج الوطنية. وهذا دليل إضافي على ما تتحلى به بعض هيئات التنسيق الوطنية من عزم حقيقي على تنفيذ الاتفاقية حتى لو لم يقابل ذلك دائماً التزام على الصعيد الوطني في بعض المجالات.

٣٠- وعلى الرغم من أوجه التعقيد السياسية والمؤسسية توجد حاجة حقيقية إلى ضمان إحداث السياسات والمؤسسات الأثر المطلوب فيما يخص تنفيذ الاتفاقية.

جيم- عمليات المشاركة دعماً لإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية

٣١- يعد نهج الاتفاقية المتجه من القاعدة إلى القمة مبدأً متميزاً وأساسياً ينبغي الأخذ به في تنفيذها. وقد طبقت هذا المبدأ غالبية البلدان التي قطعت شوطاً متقدماً في صياغة برامج عملها الوطنية. وحاولت هذه البلدان، في تحديدها لأولويات برامج العمل الوطنية، اتباع نهج شامل يتيح مشاركة مختلف أصحاب الشأن. وتتمتع عدة بلدان بتجربة هامة في مجال مشاركة السكان المحليين في إطار خطط العمل الوطنية العامة بشأن البيئة، التي تشمل أيضاً مسألة تردي الأراضي.

٣٢- وتتسم مشاركة القطاع الخاص في عملية صياغة برامج العمل الوطنية المتعلقة بالاتفاقية بالتدني عموماً (٢٣ في المائة) في المنطقة.

٣٣- ويتضح من التقارير الواردة أن هناك اتجاهاً عاماً نحو زيادة مشاركة المنظمات النسائية ومنظمات الطلبة والشبيبة. ولذلك يمكن افتراض أن هذه المشاركة ستزيد زيادة هامة في المستقبل القريب على الرغم من أن ١٦ في المائة فقط من البلدان المقدمة للتقارير ذكرت ذلك صراحةً.

٣٤- وترى بعض البلدان أن مشاركة أصحاب الشأن (من القطاعين العام والخاص وعلى الصعيد الوطنية أو الإقليمية أو المحلية) مسألة أساسية يجب حلها في عملية المشاركة في الاتفاقية. وتتسم توعية الجمهور بوسائل

الاتصال بأولوية عالية في معظم البلدان وتستخدم أداة لتنشيط مشاركة مختلف أصحاب الشأن. وقد وضعت تسعة بلدان استراتيجيات محددة في مجال الاتصال. ومن الوسائل المستخدمة في معظم البلدان لتوعية الجمهور شن الحملات وعقد الحلقات الدراسية وحلقات العمل الوطنية وإصدار النشرات وأفلام الفيديو والكراريس والرسائل الإخبارية، وما إلى ذلك. ومع ذلك جرى التشديد على ضرورة قيام مختلف أصحاب الشأن بالتوعية الداخلية. إلا أنه يتضح من الوضع الراهن أن تنفيذ الاتفاقية في المنطقة لا يزال في مراحله الأولى وأنه سيتحسن على مر الزمن من غير شك.

٣٥- وتفاوتت المشاركة المباشرة في تحديد أولويات برامج العمل الوطنية بين بلد وآخر: فقد وصل عدد الممثلين إلى ٢٠٠٠ شخص في بعض الحالات وانخفض إلى ٦٠ شخصاً في حالات أخرى.

٣٦- وأشار عدد قليل من البلدان فقط (١٧ في المائة) إلى اشتراك جهات محلية في عمليتي الرصد والتقييم.

٣٧- وتستخدم عدة بلدان الإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام المطبوعة لنشر المعلومات عن تردّي الأراضي. وشددت بعض البلدان على ضرورة تطوير عملية التوعية على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وحُدّد التعدد الإثني واللغوي والثقافي في عدد من الأطراف في المنطقة بوصفه صعوبة إضافية تعوق تصميم استراتيجية اتصال فعالة تبلغ حقاً السكان المحليين.

٣٨- وأبرزت بعض البلدان ضرورة توفير المزيد من المعلومات عن تردّي الأراضي للمؤسسات والبرامج التربوية. وتفتقر معظم السلطات المحلية والإقليمية إلى المعلومات عن الاتفاقية.

٣٩- وترى بعض البلدان أن يوم التصحر (١٧ حزيران/يونيه) يمثل فرصة فريدة لتوعية الجمهور. بمسألة تردّي الأراضي. وتعتقد هذه البلدان أنه يجب زيادة الترويج لهذه المناسبة، وذلك عن طريق تنظيم حملة منسقة إقليمياً عن اليوم باستخدام الوسائل الفنية والإعلامية.

٤٠- وتوجد شبكات من المنظمات غير الحكومية تقوم بتنظيم استراتيجيات اتصال في بعض البلدان. ومن الوسائل الجديدة المستخدمة في المنطقة النشرات الإلكترونية والمواقع على شبكة إنترنت المخصصة لموضوع تردّي الأراضي.

دال - عملية التشاور دعماً لإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية واتفاقات الشراكة المعقودة مع

البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الكيانات المهتمة

٤١- في بعض البلدان (٣٣ في المائة من بلدان المنطقة) التي اعتمدت برامج عمل وطنية وتقوم الآن بتنفيذها (البلدان التي قطعت شوطاً متقدماً في تنفيذ برامج العمل الوطنية) كان التعاون الدولي عاملاً أساسياً في مكافحة

التصحر. وأسهم الشركاء من خلال تقديم المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية في مختلف مراحل صياغة برامج العمل الوطنية وساندوا بقوة بناء القدرات التقنية. ولكن الجدير بالملاحظة أن مصالح وأولويات الشركاء لا تتطابق دائماً مع مصالح وأولويات البلدان المتأثرة، بل تختلف عنها اختلافاً كبيراً في بعض الأحيان. ولذلك لا بد من التوفيق بين مختلف هذه الأولويات والمصالح لأجل المضي قدماً في عملية التنفيذ.

٤٢ - وباستثناء البلدان التي قطعت شوطاً متقدماً في تنفيذ برامج العمل الوطنية، تتفق البلدان عموماً على نقص إسهام الشركاء الدوليين في بناء القدرات ونقل المعارف والخبرات. وإذا كان بعض هذه البلدان قد تلقى دعماً مالياً من بعض الشركاء فقد اتخذ هذا الدعم شكل منح صغيرة بصفة أساسية. ويتراوح الدعم المالي المقدم لصياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية من ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (البلدان التي لم تتقدم كثيراً في التنفيذ) إلى ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (البلدان التي قطعت شوطاً متقدماً في التنفيذ). وأشارت بلدان أخرى إلى أنها لم تتلق من الشركاء الدوليين رداً إيجابياً حتى عندما أرسلت إليهم برامج عملها الوطنية و/أو مقترحات ومشاريع أخرى متصلة بتردي الأراضي. وتدل هذه الحقائق على أن مسألة تردي الأراضي لا تحتل الأولوية في الاستراتيجيات المالية لبعض الشركاء الإنمائيين.

٤٣ - وشاركت المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما المصارف الإقليمية، مشاركة نشطة في البلدان التي قطعت شوطاً متقدماً في تنفيذ برامج العمل الوطنية. وفي بلدان أخرى أسهمت المصارف الإقليمية في بعض المشاريع التي تشمل مسائل تردي الأراضي.

٤٤ - أما الأطراف التي لا تزال في المراحل الأولى من عملية صياغة برامج عملها الوطنية فهي تتبع نهجاً مختلفة إزاء التعاون الدولي. فقد حاول بعضها إشراك الوكالات التعاونية منذ بدء المشاورات الوطنية بشأن إعداد برامج عملها الوطنية. ورأت أطراف أخرى أن من الأنسب صياغة استراتيجية للتعاون الدولي ينفذها مكتبها المعني بالتعاون الدولي.

٤٥ - وتعتبر بعض البلدان أن منهاج التعاون القائم بين أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاربي المعتمد في ريسيفي، البرازيل، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ يتسم بأهمية بالغة للتعاون الأفقي الأقاليمي.

٤٦ - وتعتبر بعض البلدان المعنية أن التعاون الأفقي دون الإقليمي، من خلال مشاريع مثل "غران تشاكو" و"بونا أمريكانا" ومشروع شرق الكاريبي، يشكل جزءاً هاماً من عملية التنفيذ لأن هذه المشاريع تتيح وضع وتنفيذ خطط عمل لا تتوقف عند الحدود والتخوم. وتتيح هذه المشاريع أيضاً تعاوناً سياسياً واجتماعياً وثقافياً في إطار نهج شامل وتسمح بتعزيز التدريب وبناء القدرات ونقل المعارف.

٤٧- وحدد عدد من البلدان مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية بوصفهما شريكين ماليين محتملين لتطوير الأنشطة المتصلة بإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية وكذلك الأنشطة الإقليمية. وتشير بعض التقارير إلى ضرورة التنسيق والرصد الفعالين نظراً إلى تنوع الوكلاء المنفذين للأنشطة البيئية الدولية.

هاء- التدابير المتخذة أو المقرر اتخاذها في إطار برامج العمل الوطنية، بما في ذلك التدابير الخاصة بتحسين البيئة الاقتصادية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين المنظمات المؤسسية، وتحسين المعارف المتعلقة بالتصحر، ورصد آثار الجفاف وتقييمها

٤٨- تمثل المادة ٤ من المرفق الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المعنون "مرفق التنفيذ الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاربي" إطاراً توفيقياً بشأن أولويات تنفيذ خطط العمل والتدابير. ويتباين وضع البرامج والمشاريع التقنية في إطار برامج العمل الوطنية تبايناً كبيراً. إلا أن البلدان، بصرف النظر عن مدى نضج برامج عملها الوطنية، تتجه عموماً نحو تركيز جهودها أو التخطيط لتركيزها على ثلاثة مجالات ذات أولوية محددة في مرفق التنفيذ الإقليمي. وهذه الأولويات هي تحسين البيئة الاقتصادية في المناطق المتردية؛ وحفظ موارد التربة واستخدام موارد المياه بكفاءة؛ وصياغة وتطبيق خطط طوارئ لتخفيف آثار الجفاف.

٤٩- ولبعض البلدان التي قطعت شوطاً متقدماً في برامج عملها الوطنية سمّة خاصة هي اتساع نطاق مشاركة أصحاب الشأن في البرامج، مما هيأ بيئة تتيح للسكان المحليين والمؤسسات في مختلف المناطق صياغة عدة مئات من المشاريع الصغيرة التي سيجري تنفيذها من خلال التعاون الثنائي.

٥٠- واستناداً إلى المعلومات التي جُمعت من التقارير، توجد حاجة ماسة، خاصة على الصعيد المحلي، إلى برامج محددة تتصدى لبناء القدرات وتدريب الموارد البشرية في مجال مكافحة التصحر والجفاف.

٥١- وتبرز في عدة تقارير فكرة ثابتة هي ضرورة تعزيز التعاون بين برامج العمل الوطنية المصممة لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ولم تقدّم مقترحات محددة أو ملموسة بشأن كيفية تحقيق ذلك.

٥٢- وتوجد في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي صلات واضحة بين برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية وبرامج العمل الوطنية للبلدان. ويمثل مشروع "گران تشاكو" ومشروع "بونا أمريكانا" ومشروع شرق الكاريبي بشأن التنوع البيولوجي وتردي الأراضي ومشروع "إيسبانيولا" للنظم الإيكولوجية مبادرات نشيطة تحظى لدى البلدان المعنية بقيمة كبيرة. وتعد قدرة هذه المشاريع دون الإقليمية على توفير حافز لبرامج العمل الوطنية في كل بلد من البلدان مؤشراً إلى إمكانات التعاون الأفقي داخل المنطقة.

٥٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، اتخذت البلدان تدابير تشريعية ترمي إلى تعزيز المؤسسات ذات الصلة، وإدماج سياسة منع تردي الأراضي في الخطط الزراعية والحراجية، وتحسين إيكولوجيا الأراضي وتوزيع المناطق الاقتصادية، وتدابير زيادة وعي الجمهور.

٥٤ - وتشهد المنطقة أيضاً اتجاهاً نحو محاولة تنشيط المعارف التقليدية والتكنولوجيات المرتبطة بإدارة النظم الإيكولوجية وتحسين المؤشرات القائمة لتردي الأراضي.

٥٥ - ووضعت البلدان التي قطعت شوطاً متقدماً في برامج عملها الوطنية برامج أو استراتيجيات فرعية لتنفيذ تدابير ترمي إلى تحسين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. واتبعت بعض البلدان في تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية نهجاً يتمثل في وضع برامج لحفظ مستجمعات المياه والسواحل والتربة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وعددت بلدان أخرى مهام بعينها يجري تحديدها في إطار هذه المسألة ذات الأولوية ولكن من دون الخوض في التفاصيل. وأبرزت بلدان أخرى، فيما أبرزته، البرامج والتدابير المختلفة المتخذة في إطار مكافحة الفقر لمعالجة مشكلة البطالة، وتحسين إنتاجية المرأة، وإنشاء صناديق إقليمية للتنمية الريفية والشعوب الأصلية والتنمية المجتمعية، باعتبارها تدابير ملموسة يجري اعتمادها في إطار برامج عملها الوطنية.

٥٦ - ويجري وضع عدة مشاريع بإشراف مؤسسات مختلفة في إطار برامج العمل الوطنية بهدف تحسين البيئة الاقتصادية وحفظ الموارد الطبيعية والتنظيم المؤسسي وتعزيز المعارف بشأن التصحر والجفاف في المنطقة. ولكن وفقاً لما أفادت به بعض البلدان تتطلب هذه المشاريع نهجاً متكامله واستراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل على الصعيد المحلي.

٥٧ - وتضع عدة بلدان مشاريع بحوث عن الحراجة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة تتصل بإنتاجية أنواع حرجية متعددة الاستخدامات. وتشجع بعض البلدان التحريج التجاري لتحسين الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية لسكان الأرياف. ويجري في هذا الإطار إعداد حملة تدعى "حملة الإصلاح الإيكولوجي الوطني لمناهضة تغير استخدام الأراضي الذي تسببه حرائق الغابات". وهناك برنامج آخر يدعى "برنامج الدفاع عن حدود الغابات وحفظ التربة" وهو يرمي إلى إنشاء آليات لتشجيع الممارسات الجيدة بشأن استخدام الأراضي في النظم الزراعية والحرجية المعرضة لتردي الأراضي. هذه هي بعض التدابير الملموسة التي اتخذتها البلدان.

٥٨ - وتُجرى بحوث في تطوير الزراعة المستدامة وإعادة تأهيل التربة المتردية. وتستكشف بعض البلدان تنويع الإنتاج في النظم الإيكولوجية المهشة بهدف مواصلة الإنتاج والحفاظ في الوقت نفسه على الأنواع الحيوانية والنباتية في هذه النظم الإيكولوجية.

٥٩ - وتوجه المنطقة نحو إنشاء شبكات وطنية للمنظمات غير الحكومية لمكافحة تردي الأراضي بالتنسيق مع مراكز الاتصال وهيئات التنسيق الوطنية.

٦٠ - ويمثل إنشاء قاعدة بيانات ووضع نظام شامل للمعلومات الجغرافية نشاطين ينفذان أو يزمع تنفيذهما على سبيل الأولوية لأجل تعزيز القاعدة المعرفية الخاصة بتطوير نظم الرصد.

واو - المخصصات المالية من الميزانيات الوطنية دعماً للتنفيذ، والمساعدة المالية والتعاون التقني المقدمان والالزام، وتحديد الاحتياجات وترتيبها بحسب الأولوية

٦١ - أنشأ ١٦ في المائة فقط من بلدان المنطقة آليات حكومية محددة تكفل تمويل الأنشطة الخاصة بمكافحة تردي الأراضي. وتتفاوت مخصصات التمويل من بلد إلى آخر.

٦٢ - وتموّل المشاريع المتصلة بمكافحة تردي الأراضي من مخصصات الميزانية العادية للإدارة البيئية. إلا أنه لا توجد بيانات محددة عن النسبة المئوية المخصصة من الميزانيات الوطنية للإدارة البيئية بوجه عام.

٦٣ - وأشارت بعض البلدان إلى شح الأموال المخصصة للاستثمار في البيئة نظراً إلى حالتها الاقتصادية الراهنة التي شهدت نمواً ضعيفاً أو معدوماً خلال العقود الأخيرة بالاقتران مع ارتفاع الديون الداخلية والدولية ارتفاعاً مفرطاً. وتواجه هذه البلدان صعوبة بالغة في إيجاد الموارد المالية اللازمة لإنشاء صندوق مخصص لمعالجة قضايا تردي الأراضي على سبيل الأولوية العليا. ولا يصعب إدراك أولويات هذه البلدان إذا عُرف أن بعضها خصص في عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ نسبة تصل إلى ٦٠ في المائة من ميزانيته السنوية لخدمة الديون. إن هذه البلدان بحاجة إلى مساعدة مجتمع المانحين والآلية العالمية إذا أريد لها وضع وتنفيذ برامج عملها الوطنية.

٦٤ - ومن المسائل التي أثّرت في التقارير مسألة توجيه الأموال إلى من هم بحاجة إليها ومسألة وصول هؤلاء إلى تلك الأموال. إلا أن الجهات الفاعلة المحلية تكاد لا تُستشار في هاتين المسألتين الجوهريتين.

٦٥ - أما مشاركة القطاع الخاص في دعم المشاريع المجتمعية في المناطق المتأثرة فتتسم بأنها متدنية للغاية.

٦٦ - ولم يضع ٥٠ في المائة من البلدان الأطراف خططاً مالية مبتكرة لتطبيقها في مشاريع مكافحة تردي الأراضي وإن كان لدى عدد من البلدان صناديق بيئية وطنية. وأنشأت بعض البلدان آليات محددة أخرى مثل البروتوكول الأخضر، والصندوق الوطني للقرويين، والاقتراح الخاص بمصرف الأراضي، والصندوق الوطني لإصلاح الأراضي والحفاظ عليها، وفرض ضريبة بيئية على الصناعة. والسؤال المطروح هو ما هي كمية الأموال المحصلة من هذه المرافق التي تستخدم فعلاً في أغراض بيئية.

٦٧- وأشارت بعض البلدان إلى ضرورة وضع استراتيجية مالية تتيح الزخم اللازم لصياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية. ويستدعي تخصيص الأموال التعاون بين المؤسسات المعنية لزيادة القدرة التمويلية. وثمة أيضاً حاجة إلى إقامة شراكات استراتيجية، وتحديد الأهداف الموحدة للشركاء، ووضع وتنفيذ مشاريع تشجع التعاون بين مختلف القطاعات، ووضع أساليب رسمية للتعاون بين الوكالات، وضمان التوزيع المتكافئ للمنافع بين جميع الجهات المعنية.

٦٨- وتتفاوت البلدان فيما بينها تفاوتاً ملحوظاً في ما تتلقاه من مساعدة مالية وتعاون تقني. ويعد التعاون الدولي سمة أساسية في وضع برامج العمل الوطنية في البلدان التي بدأت فعلاً في تنفيذ هذه البرامج؛ وقد أتاح الدعم التقني والمالي تطوير وتوطيد برامج عملها الوطنية. إلا أن ٧٧ في المائة من البلدان الأطراف أكدت تدني المساندة الفعلية المقدمة من الشركاء الدوليين على صعيدي الدعم التقني وبناء القدرات لأجل تنفيذ الاتفاقية. ويرى ٨٠ في المائة من البلدان الأطراف أن الدعم المقدم من الشركاء الدوليين في مجال التدريب ونقل المعارف لأجل تنفيذ الاتفاقية تافه جداً.

زاي- استعراض المعايير والمؤشرات المستخدمة في قياس التقدم المحرز وتقييمها

٦٩- على الرغم من وجود الكثير من التشخيصات البيئية، فإن ٣٣ في المائة من بلدان المنطقة لم تقم بتشخيص محدد بشأن تردي الأراضي. فإن وجدت هذه التشخيصات فهي مشتتة وغير مرتبة ترتيباً منهجياً. وأبرزت هذا الوضع بوجه خاص البلدان التي شرعت في تنفيذ برامج عملها الوطنية.

٧٠- ويفتقر ٧٣ في المائة من البلدان إلى نظم معلومات بشأن تردي الأراضي، ويساهم هذا الوضع، مقروناً بعدم وجود تشخيص دقيق لتردي الأراضي، في ضعف رصد وتقييم تردي الأراضي في المنطقة.

٧١- واستحدثت البلدان التي قطعت شوطاً متقدماً في برامج عملها الوطنية تشخيصاً محدداً بشأن تردي الأراضي في إطار عملياتها التنفيذية، ولديها بوجه عام نظم معلومات حسنة الترتيب تتضمن خرائط عن التصحر.

٧٢- ويشير عدد من مواد الاتفاقية إلى ضرورة وضع نظم رصد بشأن مؤشرات تردي الأراضي والتصحر. وفي هذا الصدد، قدمت أمانة الاتفاقية الدعم لثلاثة مؤتمرات إقليمية عُقدت في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي لوضع منهجيات بشأن المؤشرات. وقدمت الدعم أيضاً لعقد اجتماع تشاوري غير رسمي في المركز الدولي لبحوث التنمية في أوتاوا، كندا، في تموز/يوليه ١٩٩٧. وكان من نتائج عمل هذا الفريق وضع "عناصر منهج لتحديد مؤشرات قياس الأثر" (انظر ICCD/COP(1)/CST/3/Add.1). ونتيجةً لهذه الأنشطة، بذلت خمسة بلدان في المنطقة جهداً مشتركاً لأجل تحديد منهجية موحدة بشأن المؤشرات ووضعت مجموعة من المؤشرات البيئية والبيولوجية - الفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية. والفكرة العامة هي انتشار هذه التجربة إلى جميع أرجاء المنطقة. وفي هذا

الإطار، يعد اقتراح المشروع الإقليمي المعنون "اختيار مؤشرات ووضع منهجيات لتقييم ورصد التصحر على المستوى الوطني" مبادرةً جديرةً بالتنفيذ. ومن المبادرات الجاري تنفيذها في هذا المجال أيضاً مشروع تشترك في وضعه البرازيل وشيلي تحت عنوان "المؤشرات: نموذج للأراضي الجافة".

٧٣- ويمكن تقسيم البلدان بحسب تقاريرها عن المعايير والمؤشرات الخاصة بتردي الأراضي إلى ثلاث مجموعات: البلدان الناشطة في وضع المؤشرات، والبلدان التي لا تتبع نهجاً منظماً في وضع المؤشرات، والبلدان التي لم تبدأ في وضع المؤشرات.

٧٤- وشددت بعض الأطراف على أهمية النظر في الحاجة إلى مؤشرات ونظم رصد في أثناء وضع برامج العمل الوطنية.

٧٥- ويعد قياس حالة النظم الإيكولوجية والوقوف على حالتها الصحية (الغطاء الحرجي الطبيعي، ونوعية المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وتردي الأراضي) مؤشرين من المؤشرات الفيزيائية - البيولوجية التي تأخذها المنطقة في الاعتبار. وتشدد بعض البلدان أيضاً على أهمية إدراج المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية، مثل المشاكل الصحية ومعدل الهجرة ونظام حيازة الأراضي، إلا أنه ينبغي أيضاً في هذا المجال مراعاة الضغط الذي يفرضه على النظم الإيكولوجية الطلب على السلع والخدمات. ويمكن اعتبار نهج مراعاة الضغط الذي تتبعه الدولة في صياغة مؤشرات تردي الأراضي إطاراً مفاهيمياً لقياس التغيرات المترتبة على تنفيذ برامج العمل الوطنية.

رابعاً - الدروس المستفادة

ألف - الدروس المستفادة من عملية وضع برامج العمل الوطنية

٧٦- فيما يتعلق بالمادتين ٤ و ٥ من الاتفاقية، تكشف التقارير الوطنية عن وجود مستويات مختلفة لوضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية في المنطقة. ولقد قامت معظم البلدان التي لديها برامج عمل وطنية متقدمة بتأمين المجالين السياسي والمؤسسي وكذلك ثقة مختلف الجهات المعنية ومشاركتها الضرورية في عملية التنفيذ. وتقوم هذه البلدان بدور الحفاز بالنسبة إلى البلدان الأقل تقدماً في المنطقة الفرعية لكل منها.

٧٧- ترتبط عمليات تدهور التربة ارتباطاً جوهرياً بالارتفاع الحالي لنسبة إزالة الغابات، وبما يطبق من ممارسات زراعية غير قابلة للإدامة، كما ترتبط بندرة المياه وسوء إدارتها في المنطقة. وتدهور التربة في كافة أنواع النظم الإيكولوجية والمناخ. ويجب أن تصان سلامة كافة النظم الإيكولوجية في آن واحد إذا أريد معالجة عمليات تدهور التربة معالجة فعلية. ومن هذا المنطلق، أصبحت هناك حاجة جلية إلى توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية لتشمل جميع أشكال تدهور التربة.

٧٨- يعد فقدان أطنان من التربة في كل سنة إحدى السمات المشتركة في المنطقة. فيُفقد من التربة في بلد واحد من البلدان فقط ٥٩ مليون طن سنوياً بسبب التحات. ولكن يبدو بصفة عامة أن بلدان المنطقة ليست واعية لأهمية قياس الأثر الاقتصادي للتحات. والواقع أن تقريراً واحداً فقط من التقارير بين الخسائر الاقتصادية المرتبطة بهذا الشكل من أشكال تدهور التربة (٣٠٠ مليون دولار سنوياً) وقدّر المبلغ اللازم لمعالجة هذه المشكلة بنحو ملياري دولار على فترة تمتد على ٢٠ عاماً.

٧٩- تعتبر أغلبية بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الفقير عرضاً من أعراض تدهور التربة وبمجرد حلقة في سلسلة الأسباب المؤدية إلى هذا التدهور. ومن هذا المنطلق، يجب، لدى مكافحة تدهور التربة، التصدي للأسباب الأساسية للفقير. ولكن مع ذلك، يتم، في بعض التقارير، تناول الأسباب المباشرة والأساسية لتدهور التربة، وتشمل بعض برامج العمل الوطنية أنشطة تعالج بعض هذه الأسباب. ويحاول عدد من البلدان معالجة الأنماط الحالية لحيازة الأرض من خلال اشتراك المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وتحكمها بالموارد وكذلك من خلال حسن استخدام الأرض، واتباع السياسات الزراعية القابلة للإدامة، والتنسيق بين المؤسسات المعنية بإدارة الأراضي.

٨٠- لم يتم تناول المسائل المتصلة باتساق السياسات المتبعة في مختلف القطاعات إزاء تدهور التربة، ولا سيما السياسات المالية والتجارية وسياسات الاقتصاد الكلي الموضوعة في إطار خطة التنمية الوطنية (استراتيجيات النمو). ويعتبر هذا التحليل حيوياً بالنسبة إلى المنطقة إذا ما أريد معالجة الأسباب الأساسية لتدهور التربة والتوصل إلى حلول فعالة. ويجب، لدى وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية، أن يؤخذ في الاعتبار دور هذه المسائل في سلسلة الأسباب المؤدية إلى تدهور التربة.

٨١- إن نموذج إدارة الموارد الطبيعية، في نهجه الحديث الذي يشمل نهج نظام إيكولوجي متكامل، وإقامة شراكات، ونهجاً للتعبئة الاجتماعية، يجب أن يطور كجزء من السياسات والاستراتيجيات والخطط البيئية الوطنية.

٨٢- تقوم بعض البلدان بتطوير مشاريع تتعلق باستخدام الأراضي المنتجة وإدارتها وحمايتها. ومع ذلك، لم تتناول معظم البلدان أو تحلل على النحو الكافي مسألة زراعة محصول واحد على نطاق واسع (المحاصيل الغذائية، والمحاصيل النقدية، ومزارع الأشجار)، وصلتها بتدهور التربة (انضغاط التربة، وتحاتها، وازدياد ملوحتها، واستنفاد موادها التغذوية، وما إلى ذلك). فإذا تم الترويج للممارسات الزراعية غير القابلة للإدامة كوسيلة من الوسائل الرئيسية للحصول على القطع الأجنبي اللازم للوفاء بالالتزامات المالية الدولية للمنطقة (الديون الخارجية، والائتمانات، والقروض وما إلى ذلك)، سيكون من العسير وقف الاتجاهات المتزايدة لتدهور التربة.

٨٣- ما زال التداؤب بين المشاريع الموضوعة في إطار اتفاقيات التنمية المستدامة الثلاث وبرامج الفريق/المحفل الحكومي الدولي المعني بالغابات في بدايته في هذه المنطقة. وثمة ضرورة ملحة لتحسين التنسيق بين هذه الاتفاقيات المتلازمة وبرامج العمل المتعلقة بالغابات. ويعتبر هذا التنسيق جوهرياً لتفادي الحالات التي قد تتنافى فيها الحلول البائنة التي يقدمها مشروع معين في إطار اتفاقية معينة مع تنفيذ أغراض اتفاقية أخرى.

٨٤- يتم تنفيذ سياسة وطنية لاستخدام الأراضي تشمل مراقبة وضبط تدهور التربة بأولوية ملحة بالنسبة إلى بلدان عديدة في المنطقة.

٨٥- على الرغم من أن معظم البلدان تناول، بصفة عامة، حقيقة تدهور التربة من خلال آليات مختلفة تشمل الاستراتيجية والقوانين والسياسات البيئية، فإن التقدم الذي أحرزته بعض البلدان في مجال الاتفاقية يقود إلى استنتاج وهو أن مسألة تدهور التربة لا تحظى باهتمام صريح. وبناء عليه، لا يوجد نهج مؤسسي مناسب يؤدي إلى وضع برامج ومشاريع تصمم خصيصاً لمكافحة تدهور التربة بموارد مؤسسية وبشرية ومالية ملائمة وبمشروع مؤسسي مشترك يخاطب الجماهير أو السكان المتضررين.

٨٦- من المهم للغاية ضمان أن تكون القطاعات المعنية بمجالات غير الموارد الطبيعية والبيئة على دراية تامة بأهمية المسائل المتصلة بتدهور التربة والتصحر. ويجب أن تكون جميع الجهات المشتركة في عملية التخطيط الاقتصادي على معرفة بالمفاهيم والتعاريف المتصلة بتدهور التربة. فهذا هو الأسلوب الوحيد الذي يسمح بإدراج بُعد تدهور التربة بصورة استراتيجية في خطط التنمية الوطنية.

٨٧- اتخذ كل بلد من بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أو يعترف أن يتخذ في وقت قريب جداً، التدابير المؤسسية اللازمة لإنشاء هيئات التنسيق الوطني المتعددة الاختصاصات من أجل وضع برامج عمل وطنية تنفذ في المستقبل. وتعتبر جهات الوصل عادةً الجهات النشطة التي تقوم بتنظيم هذه اللجان وتنسيقها. وتكون جهة الوصل والجهة المنسقة لهيئات التنسيق الوطنية، في بعض البلدان، شخصين مختلفين أو شخصين تابعين لوزارتين مختلفتين ومن غير الواضح في مثل هذه الحالات معرفة الجهة التي تتمتع بالسلطة الأكبر. ويجب على البلدان المعنية أن تعالج هذه المسألة لتفادي إمكان حدوث تنازع من جراء هذا الغموض.

٨٨- ما زالت السلطة الموكلة إلى هيئات التنسيق الوطنية وتلك الموكلة إلى جهات الوصل، فيما يتعلق بالقطاعات الأخرى، ضعيفة وغامضة. وبنبغي، بصفة عامة، تعزيز قطاع البيئة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث تعطى القرارات والأولويات الاقتصادية الأفضلية على القرارات والأولويات البيئية. ويجب تعزيز هيئات التنسيق الوطنية وجهات الوصل.

٨٩- إن ما يحدث في الوزارات أو في الإدارات أحياناً من عدم استقرار سياسي وعدم استمرارية يؤدي إلى حدوث تغييرات في جهات الوصل المعينة في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. وتكون هيئات التنسيق الوطنية في وضع حرج إذ أنها لا تتمتع بمركز قانوني. ولهذا الغموض المؤسسي آثار سيئة على إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية وعلى العلاقات مع الشركاء الدوليين. فقد يكون اهتمام الشركاء الدوليين كبيراً لدى الشروع في عملية تنفيذ برامج العمل الوطنية. ولكن إذا لم تتوافر الاستمرارية في الأنشطة/البرامج من جراء التغييرات السياسية وأوجه عدم الاستقرار الداخلية، فقد يفقد هؤلاء الشركاء اهتمامهم وقد يخفضون مساهمتهم.

٩٠- يشارك المجتمع الأكاديمي مشاركة كبيرة في هيئات التنسيق الوطنية وفي إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فيجب تعزيز هذه المشاركة الهامة ويجب أن يشترك الأكاديميون في هيئات التنسيق الوطنية المحلية والبلدية الحالية والمخططة.

٩١- تواجه الدول الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي تحديات بيئية هائلة لا تملك سوى موارد إدارية وفنية محدودة للتغلب عليها. وتعتبر قدرة التنفيذ المحدودة الناجمة عن عدم توافر الموارد البشرية سمة مشتركة بين هذه البلدان الأطراف. وبسبب هذا النقص، وكذلك بسبب القيود المالية، جرت العادة في بلدان البحر الكاريبي على أن تتولى نفس المجموعة الصغيرة من الأشخاص (جهات الوصل الوطنية) معالجة كافة المسائل البيئية في نفس الوقت، بما في ذلك الوفاء بمختلف واجبات الإبلاغ. فثمة حاجة ملحة إلى تنشيط تدابير بناء القدرات في هذه البلدان.

٩٢- تدرك المنطقة بأكملها أتم الإدراك ضرورة التشجيع على مشاركة المرأة بنشاط في عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتتخذ البلدان التدابير اللازمة لتحقيق هذه المشاركة لدى وضع وتنفيذ برامج عملها الوطنية ولدى تشكيل لجان تنسيقها الوطنية. ولكن ثمة حاجة، بالرغم من ذلك، إلى بذل جهود أكبر لتحقيق التوازن بين الجنسين في مختلف مراحل إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها؛ وقد يوفر ذلك للعملية مزيداً من الموارد البشرية.

٩٣- يعتبر التعليم حاسماً للتقليل إلى أدنى حد من تدهور التربة وإزالة هذه الظاهرة. ويجب أن تبذل جهود أكبر لزيادة مستوى الوعي بتدهور التربة وبالخفاف في جميع بلدان المنطقة. وينبغي اللجوء إلى أقنية التعليم الرسمية وغير الرسمية. وثمة حاجة شديدة إلى العمل باستمرار على زيادة الوعي الجماهيري بالمسائل البيئية العامة، ولا سيما بتدهور التربة الذي لا يولى الاهتمام الواجب إلا عندما يكون مرتبطاً بمشروع ممول بأموال أجنبية. ويجب ترويج وسائل جديدة في المنطقة، كالمواقع على شبكة إنترنت والشبكات الإلكترونية المخصصة حصراً لتدهور التربة.

٩٤ - تعتبر مساهمة المجتمع المدني، ولا سيما السكان المحليين المتضررين، من الأمور الأساسية لتنفيذ الاتفاقية، بيد أن مستوى هذا النوع من الوعي الجماهيري ليس عالياً جداً في المنطقة. فلم تتم توعية السكان في المدن توعية كافية حتى الآن. بمعنى عمليات تدهور التربة وأسبابها وعواقبها وصلاتها بالأمن الغذائي. ويعتقد، في بعض الحالات، بأن عملية تدهور التربة تؤثر بالفعل في أنماط الاستهلاك في المجتمعات الحضرية. فيجب أن تستخدم وسائل الإعلام الجماهيري (الإذاعة والتلفزة والصحافة) استخداماً أفضل لرفع مستوى الوعي الوطني وزيادة المشاركة الشعبية.

٩٥ - تعتبر المجتمعات المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية من العناصر الحاسمة التي ينبغي إدراجها وتنميتها من خلال عملية تنفيذ برامج العمل الوطنية. ويجب اعتبار هذا الاتجاه الناشئ كفرصة لتجسيد التداوب مع الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وبخاصة مع مادتها ٨ (ي)^(٣).

٩٦ - إن مؤشرات تدهور التربة ومؤشرات التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية ما زالت في بداياتها في المنطقة. وتحاول بعض البلدان تطوير هذه العمليات بواسطة المبادرات الثنائية و/أو دون الإقليمية. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لدى وضع المؤشرات الخاصة بعملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المؤشرات المستخدمة حالياً في اتفاقات بيئية دولية أخرى. وثمة حاجة ملحة إلى وضع وتنفيذ المشروع الوطني المتعلق بالمؤشرات.

٩٧ - إن التشريعات البيئية القائمة هي، في العديد من الحالات، تشريعات بالية وقلما يتم تنفيذها في بلدان عديدة في المنطقة. وهناك حاجة إلى رفع مستوى هذه التشريعات وسن قوانين جديدة لدعم مكافحة تدهور التربة.

٩٨ - إن قيام جميع بلدان المنطقة بوضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية يعتمد على توافر الموارد. وإن التعاون الأفقي، كما في خطة التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي المطبقة حالياً، يدفع هذه المنطقة إلى الأمل بتسوية المشاكل المالية والفنية.

باء - الدروس المستفادة من نظام الإبلاغ الوطني

٩٩ - يوفر دليل الإرشاد الذي وزعته الأمانة على بلدان المنطقة شروط إعداد التقارير الوطنية. ولقد سهل هذا الإطار، الذي راعته جميع البلدان، عملية التوليف وسمح بتعيين الاتجاهات المشتركة والناشئة.

١٠٠ - ولقد قدمت بلدان عديدة وصفاً مسهباً لخصائصها الجغرافية. ويمكن إيجاد حل لذلك بأن ترفق بالتقرير الوطني لمحة عامة قطرية تبين سمات القطر الخاصة: كموقعه الجغرافي، وتنوعه البيولوجي، وغاباته، ومناخه، وأنماط هطول الأمطار فيه، وطبيعته الجيولوجية، وما إلى ذلك من أمور.

خامساً - التوصيات

١٠١ - يوصى بدعوة مؤتمر الأطراف إلى:

- (أ) استلام التقارير الوطنية الأولى المقدمة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ب) النظر في الاحتياجات والتحديات والفرص المالية والتقنية التي عينتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتخاذ الإجراء اللازم لمساعدة هذه البلدان على معالجتها.

الحواشي

(١) ICCD/COP(4)/1.

(٢) المقررات ١٠/أ-١؛ ١١/أ-١؛ ٥/أ-٢؛ ٥/أ-٣.

(٣) المادة ٨(ي): (ي) القيام، رهناً بتشريعاته الوطنية، باحترام المعارف والابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أساليب الحياة التقليدية ذات الصلة بصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار، والحفاظ عليها وصونها وتشجيع تطبيقها على أوسع نطاق، بموافقة ومشاركة أصحاب هذه المعارف والابتكارات والممارسات وتشجيع الاقتسام العادل للمنافع التي تعود من استخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات.

المرفق الأول

الدول الأطراف التي قدمت تقاريرها الوطنية

الدولة الطرف	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (تاريخ التصديق)	تاريخ تقديم التقارير الوطنية
١- الأرجنتين	٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
٢- أنتيغوا وبربودا	٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧	٨ أيار/مايو ٢٠٠٠
٣- أوروغواي	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩	٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠
٤- إكوادور	٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
٥- باراغواي	١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧	١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
٦- البرازيل	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧	١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
٧- بربادوس	١٤ أيار/مايو ١٩٩٧	٥ أيار/مايو ٢٠٠٠
٨- بليز	٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨	١١ أيار/مايو ٢٠٠٠
٩- بنما	٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦	١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
١٠- بوليفيا	١ آب/أغسطس ١٩٩٦	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
١١- بيرو	٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
١٢- جامايكا	١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
١٣- الجمهورية الدومينيكية	٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧	١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
١٤- دومينيكا	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
١٥- سانت فينسنت وجزر غرينادين	١٦ آذار/مارس ١٩٩٨	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
١٦- سانت كيتس ونيفس	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠
١٧- سانت لوسيا	٢ تموز/يوليه ١٩٩٧	٢ أيار/مايو ٢٠٠٠
١٨- السلفادور	٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧	٢ أيار/مايو ٢٠٠٠
١٩- شيلي	١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
٢٠- غرينادا	٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
٢١- غواتيمالا	١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
٢٢- غيانا	٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
٢٣- فترولا	٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨	٢ أيار/مايو ٢٠٠٠

الدولة الطرف	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (تاريخ التصديق)	تاريخ تقديم التقارير الوطنية
٢٤ - كوبا	١٣ آذار/مارس ١٩٩٧	١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
٢٥ - كوستاريكا	٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	١١ أيار/مايو ٢٠٠٠
٢٦ - كولومبيا	٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
٢٧ - المكسيك	٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٢ أيار/مايو ٢٠٠٠
٢٨ - نيكاراغوا	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
٢٩ - هايتي	٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
٣٠ - هندوراس	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧	١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠

المرفق الثاني

وضع المحافل/حلقات العمل الوطنية

الدولة الطرف	تاريخ انعقاد المحافل الوطنية
١ - الأرجنتين	نظمت بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، ٤٠ حلقة عمل محلية اشترك فيها ٠٠٠ ٢ ممثل
٢ - أنتيغوا وبربودا	نيسان/أبريل ١٩٩٨، حلقة عمل وطنية للتوعية
٣ - أوروغواي	
٤ - إكوادور	٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧، حلقة العمل الوطنية الأولى/ ١٦-١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ حلقة العمل الوطنية الثانية
٥ - باراغواي	قيد التخطيط
٦ - البرازيل	
٧ - بربادوس	٣١ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، حلقة العمل الوطنية الأولى
٨ - بليز	
٩ - بنما	٢٨ و٢٩ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧/٢٢ و٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠/٢٨ و٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠
١٠ - بوليفيا	نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حلقة العمل الوطنية لإقرار التقرير الوطني/عقدت حلقات عمل متعددة لوضع برامج العمل الوطنية في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧ (مثلاً: ٢٥-٢٨/١٠/٩٤ باشتراك ٨٦ شخصاً) (و١٧-٢٠/١/٩٥ باشتراك ٧٢ شخصاً)
١١ - بيرو	تم منذ عام ١٩٩٦ تنظيم عدة حلقات عمل محلية ووطنية وإقليمية
١٢ - جامايكا	٣٠-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠، حلقة العمل الأولى للتوعية/٢٠ نيسان/أبريل حلقة عمل استعراضية
١٣ - الجمهورية الدومينيكية	٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، المشاورة الأولى للتوعية الوطنية
١٤ - دومينيكا	حزيران/يونيه ١٩٩٩ (حلقة عمل وطنية) وآذار/مارس ٢٠٠٠ (مشاورة وطنية)

الدولة الطرف	تاريخ انعقاد المحافل الوطنية
١٥- سانت فينسنت وجزر غرينادين	١٢ نيسان/أبريل، المشاورة الوطنية الأولى
١٦- سانت كيتس ونيفيس	قيد التخطيط
١٧- سانت لوسيا	آذار/مارس ٢٠٠٠، مشاورة وطنية
١٨- السلفادور	٢٣-٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨، اجتماع التوعية الأول/ ٢٩-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، اجتماع التوعية الثاني
١٩- شيلي	
٢٠- غرينادا	٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، الاجتماع الأول للجنة التوجيه الوطنية
٢١- غواتيمالا	١٩٩٧، حلقة العمل الوطنية الأولى/نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حلقة عمل لإقرار التقرير الوطني
٢٢- غيانا	قيد التخطيط
٢٣- فترويلا	١٠-١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حلقة عمل وطنية لإعداد التقرير الوطني
٢٤- كوبا	٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ و ٢٨-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠ (مشاورة وطنية)
٢٥- كوستاريكا	كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، حلقة عمل وطنية للتوعية
٢٦- كولومبيا	١٠-١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ حلقة عمل المشاورة الوطنية الأولى
٢٧- المكسيك	١٩٩٨، المحفل الوطني عن التصحر والفقير
٢٨- نيكاراغوا	١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، حلقة العمل الوطنية الأولى/ ٦ أيار/مايو ١٩٩٨، الاجتماع الوطني الأول للمجتمع المدني بشأن الاتفاقية/نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حلقة العمل الوطنية بشأن التصحر
٢٩- هايتي	حزيران/يونيه ٢٠٠٠، حلقة التدارس الوطنية لمكافحة التصحر
٣٠- هندوراس	

الجزء الثاني: التقدم المحرز في وضع وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

أولاً - مقدمة

١٠٢- تنص المادة ٢٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على أن "يرسل كل طرف إلى مؤتمر الأطراف، عن طريق الأمانة الدائمة، تقارير عن التدابير التي اتخذها من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية كما ينظر فيها المؤتمر في دوراته العادية".

١٠٣- وعملاً بالمقرر ٥/م أ-٢، يجب على البلدان الأطراف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تقدم تقاريرها الوطنية في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف.

١٠٤- وينص المقرر ١١/م أ-١ على أنه يجوز استكمال المعلومات الواردة من البلدان الأطراف بما يقابلها من معلومات تتصل بالأنشطة دون الإقليمية والإقليمية. وبناء عليه، قامت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بمساعدة وحدة التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي التابعة لها والتي مقرها في مدينة المكسيك، بإعداد هذا التقرير بشأن الأنشطة المضطلع بها في تلك المنطقة.

١٠٥- واستخدمت في إعداد هذا التقرير وثائق قدمتها الأمانة ووحدة التنسيق الإقليمية التابعة لها. وقام المشتركون في كافة الأنشطة، من هيئات رئيسية وأفراد، بتقديم معلومات أخرى، بالإضافة إلى المعلومات التي قدمتها بعض جهات الوصل في المنطقة. وكذلك تم الرجوع إلى التقارير الصادرة عن الاجتماعات الإقليمية الخمسة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتقارير الصادرة عن مؤتمر الأطراف وعن الاجتماعات الثلاثة الأخيرة التي عقدها منتدى وزراء البيئة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعرب أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن تقديرها للدعم المالي الذي قدمه المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعقد المشاورات وجمع المعلومات وتصنيفها.

ثانياً - معلومات عامة

١٠٦- تبلغ مساحة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ٢٠,١٨ مليون كيلومتر مربع وتشغل الأراضي الجافة مساحة ٥,٢٧ ملايين كيلومتر مربع، ٧٠ في المائة منها أراض سريعة التأثير وفي مرحلة متقدمة من التصحر.

١٠٧- إن الافتقار العام في تلك المنطقة إلى تخطيط متكامل في ميدان الزراعة القائمة على الري، والمراعي، والغابات، يساعد على ازدياد التدهور الطبيعي والبيولوجي للنظم الايكولوجية. وتزيد نسبة سكان الأرياف في

العديد من بلدان هذه المنطقة على ٦٠ في المائة، مما يدل على أنهم يعتمدون بصفة رئيسية على أنشطة تربية الماشية والحراجة؛ وحيث لا يوجد تخطيط لاستخدام التربة هناك خطر أن تحدث زيادة في التصحر.

١٠٨- وبالرغم من أنه لا توجد في أغلبية بلدان المنطقة، البالغ عددها ٣٣ بلداً، مساحات كبيرة من الأراضي الجافة، تواجه ٦ من هذه البلدان مشاكل جفاف حادة ويتعين عليها معالجة المشاكل الناجمة عن وجود مساحات شاسعة من الأراضي الجافة. ويضاف إلى ذلك أن جميع هذه البلدان تواجه مشاكل خطيرة ناجمة عن تدهور التربة، وهي مشاكل تؤثر في السكان الفقراء وتؤدي إلى انتشار الفقر المدقع وإلى تهميش لا يمكن التغاضي عنه، كما تؤدي إلى تكبد خسائر قد تصل إلى ملياري دولار سنوياً.

١٠٩- ويمكن وصف ظاهرة تدهور التربة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كآلاتي:

- تبلغ مساحة الأراضي المتأثرة بالتصحر في أمريكا الجنوبية ٢٥٠ مليون هكتار؛
- تبلغ مساحة الأراضي المتأثرة بالتصحر في أمريكا الوسطى ٦٣ مليون هكتار؛
- يشكل تحت التربة الخطر الرئيسي (٦٨ في المائة في أمريكا الجنوبية و٨٨ في المائة في أمريكا الوسطى من إجمالي مساحة الأراضي المتأثرة في كل من المنطقتين دون الإقليميتين)؛
- في أمريكا الجنوبية، تعرضت مساحة من الأراضي تبلغ ١٠٠ مليون هكتار لتحات التربة نتيجة إزالة الغابات كما تعرضت له مساحة من الأراضي تبلغ ٧٠ مليون هكتار نتيجة الرعي المفرط؛
- في منطقة البحر الكاريبي، أسفر التحضر السريع والسيء التخطيط عن فقدان أراض زراعية وفقدان التنوع البيولوجي وعدم حماية مستجمعات المياه؛
- أدى تدهور التربة إلى هجرة السكان إلى المدن بحثاً عن فرص جديدة، مما يؤثر في أكثر فئات الناس ضعفاً، كالنساء والأطفال؛
- أدى الجفاف والتصحر إلى انتشار الفقر وتفكك الهياكل الاجتماعية وعدم الاستقرار الاقتصادي؛
- قد تصل الخسائر الإجمالية المترتبة على التصحر في المنطقة إلى ملياري دولار سنوياً؛
- تبين إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ضرورة استثمار مبلغ قدره ١٣ مليار دولار لإصلاح الأراضي المتردية في المنطقة.

١١٠- وتقوم البلدان الأطراف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوضع مجموعة من الإجراءات التي تبين مدى التزامها بتنفيذ الاتفاقية. ويتضح هذا الالتزام من خلال العوامل التالية، في جملة عوامل أخرى:

- عدد عمليات التصديق أو الانضمام في المنطقة: يبلغ عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها ٣٢ بلداً حتى الآن؛
- المساهمة الكبيرة في عملية التفاوض على نص الاتفاقية، وفي وضع مرفق التنفيذ الإقليمي والموافقة عليه، والتعاون مع مناطق أخرى على إعداد صكوك شبيهة؛
- تعزيز المؤسسات واعتماد برنامج عمل إقليمي يعين الأولويات في مكافحة التصحر، وإنشاء وحدة تنسيق إقليمية، وكذلك إنشاء لجنة تنفيذية إقليمية تقوم بتقييم ومتابعة الأنشطة التي تعينها البلدان الأطراف في المنطقة بوصفها من الأولويات؛
- وضع خطة تعاون أقاليمي بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشجع على التعاون وتبادل المعلومات والخبرات والدراسة الفنية والعلمية بغية تنفيذ الاتفاقية في المنطقتين؛
- استضافة الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف تعيين الأولويات والاستراتيجيات وخطط العمل ومجالات التعاون، ومتابعة عملية تنفيذ الاتفاقية في المنطقة؛
- اشتراك المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين مشاركة واسعة النطاق في تنفيذ الأنشطة في إطار برنامج العمل الإقليمي؛
- منح جائزة برنامج الأمم المتحدة للبيئة "إنقاذ الأراضي الجافة" اعترافاً بالأعمال التي اضطلعت بها خمسة من بلدان المنطقة وبما حققت من إنجازات ونجاح في منع تدهور التربة ومكافحة التصحر.

١١١- ولكافة بلدان المنطقة جهة وصل خاصة بها. ولقد تم، في معظم الحالات، الشروع في إعداد برامج العمل الوطنية، حتى وإن كانت درجة إدماج هذه البرامج في سياسات التنمية الوطنية متفاوتة بين البلدان.

١١٢- وتلاحظ زيادة ملموسة في عدد المنظمات المدنية، خاصة التابع منها للشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بمكافحة التصحر، المشتركة في مختلف المبادرات المحلية، وفي أعمال المتابعة لأنشطة الاتفاقية، وذلك بصفة خاصة منذ انعقاد الاجتماع الإقليمي للمنظمات غير الحكومية في إيكافا في بيرو في عام ١٩٩٦.

١١٣- ويناقش هذا التقرير بإيجاز التقدم المحرز، ويخلص إلى تقديم اقتراحات عن استراتيجيات لتنفيذ الاتفاقية بدرجة أكبر من الفعالية من خلال تنفيذ البرامج الوطنية ودون الإقليمية وبرنامج العمل الإقليمي.

ثالثاً - موجز التقارير المقدمة عن التقدم المحرز في برامج العمل دون الإقليمية وبرنامج العمل الإقليمي

التقدم المحرز في برامج العمل دون الإقليمية وبرنامج العمل الإقليمي

١١٤- كان للتغيرات الحكومية العديدة أثرها في إعداد وتطوير برامج العمل دون الإقليمية، الأمر الذي أثر في استمرارية الأنشطة والالتزامات. وبالرغم من ذلك، ما زالت المبادرات تنفذ في جميع الحالات، وإن لم يكن بالسرعة المتبغاة.

١١٥- ولقد بذلت جهود ذات شأن لوضع وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية وبرنامج العمل الإقليمي، بالرغم من القيود المالية وعدم كفاية القدرة المؤسسية في مختلف بلدان المنطقة.

١١٦- وثمة عائق هام يعترض تنفيذ الاتفاقية في المنطقة، وهو مجال المناورة المحدود المتاح لأغلبية الوفود وجهات الوصل التي تمثل البلدان الأطراف، بالإضافة إلى التغيير المتكرر لجهات الوصل.

١١٧- وفي نفس الوقت، تتوافر ظروف مؤاتية لتنفيذ الاتفاقية، مثل القرار الذي اعتمده وزراء البيئة بشأن إيلاء اهتمام خاص وتقديم دعم خاص للمشاكل الناجمة عن التصحر، وذلك للأسباب التالية:

- أهميتها بالنسبة إلى تحقيق رفاه السكان المقيمين في المناطق المتأثرة؛
- الآثار الخارجية للتصحر؛
- الصلة بين التصحر ومسائل أخرى مثل التنوع البيولوجي، ونظم المياه، وتغير المناخ؛
- أهمية التخفيف من آثار الجفاف والفيضانات الناجمة عن الظواهر الجوية، كالاحتراق العالمي، الذي يزداد أثره نتيجة رداءة مستجمعات المياه وسوء إدارة الأراضي.

برامج العمل دون الإقليمية

١١٨- قرر الاجتماع الإقليمي الثالث (كوبا، تموز/يوليه ١٩٩٧) إنشاء المناطق دون الإقليمية التالية: أمريكا الجنوبية، التي تضم ٨ بلدان أطراف (الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وترينيداد وتوباغو،

وسورينام، وشيلي، وغيانا)؛ والمنطقة دون الإقليمية لـجبال الأنديز، التي تضم ٥ بلدان أطراف (إكوادور، وبوليفيا، وبيرو، وفنزويلا، وكولومبيا)؛ ومنطقة البحر الكاريبي، التي تضم ١١ بلداً طرفاً (أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فينسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وغرينادا، وكوبا، وهاييتي)، ومنطقة أمريكا الوسطى، التي تضم ٨ بلدان أطراف (بنما، وبليز، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس).

١١٩- ولقد قامت البلدان المعنية بتحديد تسعة برامج من برامج العمل دون الإقليمية و/أو المشاريع دون الإقليمية التي تضع الأولويات وتشمل التنفيذ عبر الحدود.

١٢٠- وما زال تنفيذ برامج العمل دون الإقليمية في بدايته، باستثناء مشروع غران شاكو أميريكانو. فقد استُكملت في إطاره عملية هامة من المشاورات وإعداد المقترحات واتخاذ الترتيبات المؤسسية تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة إلى المنطقة.

برامج العمل الإقليمية

١٢١- تم تصميم ووضع برنامج العمل الإقليمي في الاجتماعات الإقليمية المختلفة التي عقدت أثناء اجتماعات لجنة التفاوض الدولية لوضع الاتفاقية قبل مؤتمر الأطراف الأول، وكذلك في الدورات الثلاث لمؤتمر الأطراف. وتمت الموافقة على برنامج العمل الإقليمي بموجب المقرر ١ الصادر عن الاجتماع الإقليمي الثالث، وهو يشمل تسعة مشاريع إقليمية. وتم، فيما بعد، تحديد وإضافة ملامح المشروع المحددة والمبادرات التي تتسم بالأهمية في نظر البلدان الأطراف.

١٢٢- ويقوم برنامج العمل الإقليمي، بالمعنى الدقيق للكلمة، على الشراكة وفقاً لمبادئ الاتفاقية. وهو يتألف، بصفة رئيسية، من مشاريع هدفها تزويد المنطقة بالأدوات اللازمة لتنسيق وتحسين القدرات الوطنية الضرورية لتنفيذ الاتفاقية، وذلك بوضع وتطبيق برامج العمل الوطنية.

١٢٣- وتفتقر أغلبية مشاريع برنامج العمل الإقليمي إلى الدعم المالي. إلا أن بوادر النشاط بدأت تظهر في بعض هذه المشاريع.

رابعاً- التقدم المحرز في برامج العمل دون الإقليمية

مشروع "گران شاكو أميريكانو" وآليات التعاون المؤسسي بين البلدان الأعضاء

١٢٤- يغطي مشروع "گران شاكو أميريكانو" منطقة شاسعة ممتدة عبر الأرجنتين وباراغواي وبوليفيا، تتسم مواردها الطبيعية بالهشاشة ولا يعيش فيها إلا عدد قليل نسبياً من السكان الفقراء والمهمشين. وبالنظر إلى العلاقات المتعددة القائمة فيما بين بلدان المنطقة، قررت حكومات البلدان الأطراف الثلاثة القيام، في إطار اتفاقية مكافحة التصحر والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، بنشاط يستهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان وحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الموجود ويتخذ شكل برنامج عمل دون إقليمي.

مجالات التعاون المشمولة في البرنامج والتدابير المعتمدة أو المخططة

١٢٥- أفضت المشاورات التي أجريت إلى وضع خطة عمل تغطي مواضيع وأنشطة مختلفة هي كالآتي:

- تجميع المعلومات وتصنيفها وتنظيمها؛
 - تخطيط إجراءات للتخفيف من عمليات التدهور وعكس اتجاهها؛
 - عكس اتجاه الهجرة، والقضاء على التهميش والفقرة؛
 - التشجيع على استخدام التكنولوجيا المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة؛
 - وضع استراتيجيات مشتركة لتيسير استخدام الموارد الطبيعية المشتركة استخداماً قابلاً للإدامة؛
 - تعزيز التعاون التقني والعلمي وإنشاء شبكات المعلومات؛
 - قياس القدرات المحلية؛
 - التشجيع على تنسيق السياسات العامة ذات الصلة.
- ١٢٦- وقد تم الاضطلاع بأنشطة متعددة حتى شهر أيار/مايو ٢٠٠٠، وكانت هذه الأنشطة تستهدف ما يلي:
- إنشاء لجنة تنفيذية مؤقتة لتنسيق الإجراءات وربط البلدان المشتركة في برنامج العمل دون الإقليمي؛

- وضع معايير وإجراءات عمل وتعيين موظفين مسؤولين في كل بلد؛
- إعداد جدول أعمال لبرنامج العمل دون الإقليمي؛
- وضع إجراءات لتصنيف المشاريع المقابلة وصياغتها وإدارتها؛
- إنشاء صندوق تسهيل.

مشاورات إعداد وتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي واتفاقات الشراكة المعقودة مع البلدان المتقدمة وغيرها من

الأطراف المهتمة

١٢٧- تم اقتراح ووضع برنامج العمل دون الإقليمي "غران شاكو أميريكانو" بعد عملية مشاورات مثمرة. وشملت أهم الأنشطة ذات الصلة ما يلي:

- مبادرات العمل المباشر التي اتخذتها منظمات غير حكومية ومسؤولون محليون؛
- الاجتماع العاشر لمنتدى وزراء البيئة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الأرجنتين، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) الذي تمت الموافقة فيه على برنامج العمل دون الإقليمي؛
- اتفاق البلدان الأطراف الثلاثة على تنفيذ المشروع خلال الاجتماع الإقليمي الثاني لاتفاقية مكافحة التصحر (المكسيك، حزيران/يونيه ١٩٩٦)؛
- عملية تنقيح ووضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل دون الإقليمي الذي عرض فيما بعد ليعتمده ممثلو حكومات البلدان الأطراف المشتركة في الاجتماعين الإقليميين المعقودين في أسونسيون، باراغواي، في آذار/مارس ١٩٩٧ وفي ريزيستانس، الأرجنتين، في أيار/مايو ١٩٩٧. وقد اشتركت في الاجتماعين الحكومات الوطنية والإقليمية وحكومات الولايات، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية؛
- استضافة المنتدى دون الإقليمي الأول لمباشرة تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي "غران شاكو أميريكانو" (الأرجنتين، أيار/مايو ٢٠٠٠).

الموارد المالية المقدمة إلى البلدان المتأثرة لتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي، والمساعدة التقنية المستلمة أو اللازمة

١٢٨- حصل هذا المشروع على تبرع قدره ٦٠.٠٠٠ دولار من حكومة إسبانيا عن طريق أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لتغطية تكاليف السفر وتكاليف التنظيم الميداني لاستضافة اجتماعات التوعية والتنسيق.

١٢٩- ووفر مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لصياغة مبادرة إعداد برنامج العمل دون الإقليمي، ومنهجيته، وعملية التشاور بشأنه، وإنشاء برنامج عمل له. وتجدر الإشارة، بصفة خاصة، إلى دوره كمستشار في إنشاء صندوق التسهيل الذي يتم التفاوض عليه الآن.

١٣٠- ويعتبر مشروع غران شاكو أميريكانو مشروعاً معقداً للغاية بسبب النهج الشامل الذي اعتمده في تحقيق التنمية الإقليمية المستدامة. وهذا يستدعي، متى تم وضع برنامج العمل دون الإقليمي وتعيين عناصره، أن تُدعم هذه المبادرة من جانب حكومات البلدان الأطراف أولاً، ثم من خلال التعاون الدولي.

برنامج العمل دون الإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة في بونا أميريكانا

١٣١- بونا هي منطقة جغرافية تتميز بالجفاف، وخطر تدهور التربة، وانخفاض الإنتاجية، ورداءة نوعية الحياة التي توفرها لسكانها. وهي منطقة شاسعة في سلسلة جبال الأنديز مشتركة بين الأرجنتين، وإكوادور، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي. ولقد بدأت البلدان المتأثرة في المنطقة تضطلع بأنشطة لتنفيذ برنامج دون إقليمي في إطار إقليمي محدد لتحقيق التنمية المستدامة.

١٣٢- ومن بين الأوضاع التي تجعل من هذه المناطق مناطق متجانسة، بغض النظر عن الحدود الوطنية، وجود مجموعة كاملة من الخصائص في بونا أميريكانا، حيث سببت الموارد الطبيعية المحدودة في الفقر والهجرة والتهemis. وهذا ما دفع البلدان التي تشترك في هذه الخصائص إلى الموافقة على تنفيذ عمل مشترك من خلال برنامج عمل دون إقليمي.

مجالات التعاون في إطار البرنامج والتدابير المعتمدة والمخططة

١٣٣- نتيجة مشاورات سابقة، اتفقت وفود البلدان الأطراف الخمسة، خلال الاجتماع الإقليمي الثالث (كوبا، آذار/مارس ١٩٩٧) وتحت رعاية مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الشروع في عملية على الصعيد دون الإقليمي لوضع برنامج العمل دون الإقليمي وتنفيذه وعلى القيام بالإجراءات التالية:

- وضع برنامج للتنمية المستدامة يكمل تنفيذ برنامج العمل الوطني في كل بلد ويسهم في تحسين الشروط المعيشية للسكان المحليين؛
- تصميم برنامج العمل دون الإقليمي ضمن إطار محدد ومن خلال الأنشطة التالية: تبادل المعلومات، والتشجيع على مشاركة شباب المجتمع والسكان الأصليين والمرأة، وتطبيق التكنولوجيات الملائمة للأوضاع الخاصة بالمنطقة وبسكانها، وتشجيع المعارف والممارسات والتقنيات التقليدية؛
- وضع إجراءات خاصة بكل بلد ضمن الإطار العام المعتمد؛
- تبادل المقترحات الأولية المهيأة للاستعراض خلال الاجتماع دون الإقليمي الثاني؛
- عرض البرنامج خلال المؤتمر الثاني لأطراف الاتفاقية (دكار، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨) للحصول على الدعم المالي والفني؛
- إنشاء أمانة تنفيذية لتنسيق المرحلة الأولى من البرنامج. وستقوم شركة الحراجة الوطنية في شيلي بهذه الوظيفة.

عملية التشاور لدى إعداد برنامج العمل دون الإقليمي واتفاقات الشراكة بين البلدان الأطراف المتقدمة وغيرها من
الأطراف المهتمة

١٣٤- خلال اجتماعات التفاوض التي عقدت قبل مؤتمر الأطراف الأول، قام ممثلو البلدان، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبهدف الحصول على أفكار عن جدوى ومضمون برنامج عمل دون إقليمي يوضع لأجل بونا أميريكانا، بعملية تستهدف تحقيق توافق في الآراء على مختلف المستويات (الحكومي، وغير الحكومي، والأكاديمي).

١٣٥- وفي شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨، اجتمع في سانتياغو في شيلي ممثلو البلدان الأطراف المعنية مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بمكافحة التصحر، واعتمدوا القرارات الضرورية لتعجيل بعملية صياغة برنامج العمل دون الإقليمي وتنفيذه في نهاية الأمر.

١٣٦- وتجري الآن عملية مشاورات لتعيين صلاحيات المشروع وشروط اشتراك البلدان الأطراف ووكالات التعاون.

برنامج العمل دون الإقليمي في منطقة أمريكا الوسطى

١٣٧- بسبب الكوارث الشديدة والمتكررة في مضيق أمريكا الوسطى، أعرب مؤتمر الأطراف الثاني عن دعمه للبلدان المتأثرة بهذه الظواهر وطلب إلى الوكالات والبلدان الأطراف المتقدمة أن تعد خطة عمل محددة للوقاية من الآثار السلبية لهذه الظواهر في المنطقة والتخفيف من حدتها.

١٣٨- وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة التقنية لوضع مشروع بشأن الإدارة المستدامة لمستجمعات المياه في أمريكا الوسطى. وسيستغرق المشروع ثلاثة أعوام ومن المتوقع أن يعد خريطة لمواطن الضعف وأن يضطلع أيضاً بأنشطة التخطيط والتدريب والتربية وبأنشطة ميدانية. ويتطلب هذا المشروع مساعدة مالية قدرها ١١ مليون دولار لتحقيقه.

١٣٩- وقد قررت اللجنة الفنية المشتركة بين الوكالات، التابعة لمنتدى وزراء البيئة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمؤلفة من ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن توفر الدعم الفني والمالي لإنشاء وحدة إقليمية للبيئة مقرها في مبنى منظومة تكامل أمريكا الوسطى في السلفادور. ومهمة هذه اللجنة هي تنسيق تنفيذ المبادرات البيئية في المنطقة.

برنامج العمل دون الإقليمي للدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي

١٤٠- تعاني منطقة البحر الكاريبي بصفة عامة، ودولها الجزرية الصغيرة، بصفة خاصة من آثار تردي التربة. وإن كون هذه الدول دولاً جزرية، وصغر حجمها يزيدان من خطورة هذا الأمر. وقد طلبت البلدان الأطراف، في الاجتماع الإقليمي الرابع (أنتيغوا وبربودا، نيسان/أبريل ١٩٩٨) إعداد برنامج خاص لهذه المنطقة دون الإقليمية.

مجالات التعاون المشمولة في البرنامج والتدابير المعتمدة أو المخططة

١٤١- يركز البرنامج على الأولويات التالية: التدريب؛ وتوعية الجمهور؛ وتنظيم دورة دون إقليمية عامة بشأن التصحر؛ وتحليل لعملية التصحر في جزر شرقي البحر الكاريبي.

المشاورات لإعداد وتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي واتفاقات الشراكة مع البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من البلدان المهتمة

١٤٢- قامت الأمانة، بدعم من جهات الوصل والخبراء، بإعداد مشروع: "حماية التنوع البيئي ومنع تردي التربة في الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي". ولقد عرض هذا المشروع على مرفق البيئة العالمية للحصول

على التمويل. وتجري في الوقت نفسه مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لإعداد وتنفيذ مشروع خاص بشأن تردي التربة في شرقي البحر الكاريبي.

١٤٣- وفضلاً عن ذلك، طلبت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، إجراء دراسة بشأن "أثر تردي البيئة في النظم الإيكولوجية الهشة للدول الجزرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتدابير اللازمة لحمايتها"، وقد قدمت هذه الدراسة ونوقشت في الاجتماع الإقليمي الخامس (بيرو، آب/أغسطس ١٩٩٩).

التعاون مع هايتي وبرنامج العمل دون الإقليمي لإسبانيولا

١٤٤- وافقت البلدان الأطراف الكاريبية خلال الاجتماع دون الإقليمي الكاريبي المعقود في عام ١٩٩٦، على اعتبار هايتي من البلدان التي ينبغي إيلاؤها الاهتمام على سبيل الأولوية. ولقد تقرر في المرفق الأول المعتمد في الاجتماع الإقليمي الثاني إرسال بعثة عاجلة لتقديم المساعدة التقنية إلى هايتي بغية مساعدتها على إعداد وتنفيذ برنامج عملها الوطني. وتقرر، بعد ذلك، في الاجتماع الإقليمي الثالث أن تمنح هايتي الأولوية في مكافحة التصحر. وتم تأكيد هذا الموقف باعتماد المقرر ٩ في الاجتماع الإقليمي الرابع.

١٤٥- ولقد ساعدت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هايتي على إعداد مشروع بشأن مكافحة تردي التربة وحماية التنوع البيولوجي، وقدمت الحكومة هذا المشروع إلى مرفق البيئة العالمية. والأمانة على اتصال أيضاً بالآلية العالمية وبالجماعة الكاريبية للتشجيع على اتخاذ إجراء ملموس وتقديم المساعدة التقنية إلى البلد.

١٤٦- ونتيجة للصعوبات التي يواجهها ممثلو هايتي في جمع المعلومات الوطنية وإنشاء هيئة تنسيق، قامت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بتنظيم بعثة إلى ذلك البلد بناء على قرار اتخذته البلدان الأطراف. واشترك في البعثة ممثلون عن الأرجنتين، والبرازيل، وكوبا، والمكسيك، وكذلك عن الأمانة وعن الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بمكافحة التصحر.

١٤٧- وبناء على طلب من حكومة هايتي، قدمت الأمانة مساهمة مالية لإنشاء وحدة تنسيق صغيرة في إطار وزارة البيئة في هايتي، للمساعدة على إعداد برنامج العمل الوطني ووضع مشاريع معينة. وتساعد الأمانة الآن على إعداد خطة شاملة لتقديم المساعدة والدعم إلى هايتي بغية مكافحة التصحر. وتشمل هذه الخطة البحث عن موارد مالية وتقنية تقدمها الوكالات والبلدان المانحة الأطراف. وأرسل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بعثة استكشاف، قامت سلطات هايتي إثرها بإعداد لمحة عامة وطنية عن التصحر أصبحت أساس برنامج العمل الوطني.

١٤٨- وأظهرت البعثة الاستكشافية المرسله إلى جزيرة اسبانيولا (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)، في جملة أمور، ضرورة اتباع نهج متكامل في الأمور المتصلة بالجزيرة، وذلك بسبب العلاقات الوثيقة القائمة على كافة الأصعدة، ولاسيما فيما يتعلق بالهجرة بين البلدين اللذين يتقاسمهما، وهما هايتي والجمهورية الدومينيكية. والموضوع الرئيسي المثير للقلق هو أن تردي التربة ينتشر في هايتي ويكاد يندمج في الترددي المسجل في الجمهورية الدومينيكية.

خامساً - إعداد وتنفيذ برنامج العمل الإقليمي

١٤٩- وبموجب المقرر رقم ١ الصادر عن الاجتماع الإقليمي الثالث والذي تبلور فيما بعد في الاجتماع الإقليمي الرابع، أقر بصورة رسمية برنامج العمل الإقليمي لمكافحة التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان هذا البرنامج ثمرة مشاورات ومناقشات عديدة أجرتها البلدان الأطراف خلال الاجتماعات الإقليمية الثلاثة الأولى وخلال دورات لجنة التفاوض المعقودة قبل مؤتمر الأطراف الأول.

مجالات التعاون التي يغطيها البرنامج والأنشطة المنفذة أو المخططة

١٥٠- ووفقاً لمبدأ الشراكة المكرس في الاتفاقية، ييسر برنامج العمل الإقليمي عملية التنسيق، والبحث المشترك عن فرص التعاون التقني والمالي، والدعم الأفقي المتبادل، وتبادل المعلومات. وقد تم، إلى جانب ذلك، تعيين الأنشطة التالية التي تتسم بالأولوية:

- مشروع بشأن وضع مؤشرات ومعالم لرصد التصحر؛
- إنشاء شبكة معلومات (التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛
- مشروع لإدراج بعد جنساني واضح لدى تنفيذ برامج مكافحة التصحر؛
- مشروع لتنسيق السياسات العامة؛
- مشروع لاسترجاع وتعزيز المعارف والتكنولوجيا التقليدية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- مشروع لإجراءات محلية ووطنية وإقليمية في إطار التعليم في ميدان مكافحة التصحر؛
- مشروع بشأن التدريب على مكافحة التصحر؛
- إنشاء نظام إقليمي لإدارة الاستثمار في مكافحة التصحر؛

• التعاون الأفقي لمكافحة التصحر.

العملية الاستشارية لدعم إعداد وتنفيذ البرنامج واتفاقات الشراكة

١٥١- يسرت استضافة الاجتماعات الإقليمية التبادل المكثف للأفكار، مما أفضى الى توشي الدقة في تعيين المشاريع التي تتسم بالأولوية لإحراز تقدم في تطبيق الاتفاقية. والى جانب إقرار برنامج العمل الإقليمي بوصفه الخطة الإطارية، يتمتع كل مشروع بديناميته الخاصة. ويسعى كل من الأمانة ورؤساء اللجان التنفيذية إلى حمل الوكالات والمؤسسات، والشركات الخاصة والبلدان الأطراف المانحة على دعم هذه المشاريع، ولكن لم يسفر ذلك عن نتائج تذكر حتى الآن. ويرد أدناه ملخص لتطور مشاريع برنامج العمل الإقليمي.

مشروع وضع معالم ومؤشرات لرصد التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٥٢- أصبح مشروع إنشاء نظام مؤشرات موحد جزءاً من برنامج العمل الإقليمي عقب الاجتماع الإقليمي الثالث الذي جرت فيه الموافقة على المشروع. وقدمت بعض البلدان الأطراف خطة عمل إلى الاجتماع الإقليمي الرابع وتقررت مواصلة العمل وفقاً لتلك الخطة.

١٥٣- وأعدت حكومات البرازيل وشيلي والمكسيك، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد التراث الطبيعي، مشروع اقتراح يستخدم كأساس لقياس التصحر ويأخذ في الاعتبار أسباب التصحر، ووضع الحالي، وعواقبه. ويعتمد المشروع على نهج الضغط - الوضع - الرد الذي يحتوي معالم يتم بموجبها تخطيط عملية مكافحة التصحر، وهو يسمح بتوشي الشفافية في الإجراءات المتخذة. ويمكن استخدام تلك المعالم على مستويات مختلفة، مع إمكانية القيام بعمليات المقارنة والمتابعة فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لمكافحة التصحر العالمي أو القاري، فضلاً عن المناطق الجغرافية الأصغر: الوطنية أو التابعة للولايات أو الإدارات أو البلديات أو الأحياء.

١٥٤- وبعد أن وافق الاجتماع الإقليمي على المشروع، أعدت الصيغة الأولى للمنهجية واستعرضت في حلقة العمل المخصصة للمنهجية (المكسيك، شباط/فبراير ١٩٩٩) التي عقدت بدعم مالي من مرفق البيئة العالمية. وتم التوصل في هذا الاجتماع إلى الاتفاقات الأساسية لوضع مشاريع نموذجية محلية في هذه البلدان الأطراف الثلاثة.

١٥٥- وتستهدف التدابير المخططة الحصول على خبرات ميدانية مفيدة في مختلف الأوضاع وفي مختلف البلدان الأطراف بغية اختيار المعالم والدالات والمؤشرات ووضع نظام موحد للمؤشرات يمكن تطبيقه في بلدان أطراف لها طاقة أوسع كما يمكن تطبيقه في البلدان التي تعاني من أوجه عجز تقني ومؤسسي أكبر.

١٥٦- ويتم، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التخطيط لمواصلة تطوير قاعدة البيانات. وسيسمح ذلك باسترداد المعلومات بصورة مجمعة أو محددة وبالرجوع إليها وإدارتها عن طريق نظام المعلومات الإقليمي. وكذلك يتم التخطيط لوضع نظم تشاور وطنية.

شبكة المعلومات لمكافحة التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٥٧- تم في حلقة العمل التابعة لشبكة المناطق القاحلة والمعقودة برعاية منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (بتاغونيا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، استرعاء الانتباه إلى ضرورة إيجاد وسيلة اتصال سريعة فيما بين المشتركين في هذه الشبكة، وتم الاتفاق على النظر في سبل تنظيم آلية من هذا النوع. وبعد مرور بضعة أشهر على ذلك، أصبح هذا الاتفاق، خلال الاجتماع الإقليمي الأول للاتفاقية، جزءاً من مشروع برنامج عمل لهذه المنطقة، نظراً إلى أن مختلف المشتركين في شبكة المعلومات لمكافحة التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أدوا دور جهة التنسيق في إطار الاتفاقية.

١٥٨- وتم خلال الاجتماع الإقليمي الثاني تقديم اقتراحات بشأن إقامة نظام للمعلومات والاتصالات. وطلب الاجتماع مواصلة العمل لتحديد ملامح المشروع العامة، مع مراعاة الإطار اللازم لتطويره بصورة مستقلة على الصعيد الوطني مع شبكات لتقاسم المعلومات بالإضافة إلى بعض الاتفاقات الأساسية لجعل المعلومات المجهزة في كل بلد متساوقة.

١٥٩- وشمل برنامج العمل الإقليمي المعتمد في الاجتماع الإقليمي الثالث شبكة المعلومات المشار إليها أعلاه. وفي نفس الوقت طلب إلى الأمانة أن تضع مشروعاً يقدم إلى جهات مانحة محتملة. وتمت الموافقة على هذا المشروع في الاجتماع الإقليمي الرابع.

١٦٠- وصممت شبكة المعلومات لمكافحة التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتكون نظاماً للمعلومات والتنسيق والاتصال تستخدمه الجهات المعنية والجهات المراقبة في مكافحة التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتألف الشبكة مما يلي:

(أ) قواعد بيانات عن الموارد البشرية والطبيعية والمؤسسية والتقنية والمالية؛

(ب) معلومات عامة ووثائق رسمية أساسية للنشر والإعلام بغية المساعدة على اتخاذ القرارات؛

(ج) هياكل أساسية للاضطلاع بأنشطة التنسيق والتداول عن بعد، ولا سيما بواسطة قائمة بريدية،

ومحافل الاستشارة الإلكترونية، والمؤتمرات الإلكترونية المنظمة باشتراك أو بدون اشتراك منظم للحوار.

١٦١- وتعتبر شبكة المعلومات لمكافحة التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برنامج عمل دينامياً ولا مركزياً يحتاج إلى حد أدنى من الهياكل الأساسية والموظفين المركزيين. ويضاف إلى ذلك أن الشبكة تشجع على إنشاء شبكات وطنية، وعلى استخدامها وإدارتها، كما تشجع على إيجاد قدرات وطنية لإنشاء وصلات تشبيك فعالة في البلدان الأطراف لوصولها بالمشروع.

١٦٢- وقد حصلت شبكة المعلومات لمكافحة التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الدعم المالي واللوجستي من أمانة الاتفاقية ومن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والحكومة الألمانية، وتلقت أيضاً مساهمة من حكومة الأرجنتين. وتم الاضطلاع بعدد من الأنشطة وهي:

- (أ) مشاورات للحصول على دعم مالي لتشغيل المشروع بصورة منتظمة وكاملة؛
- (ب) تصميم صفحة على الشبكة العالمية للمعلومات تجهز في وحدة الخدمة التابعة للمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مدينة المكسيك؛
- (ج) إصدار النشرة الإلكترونية "نيوزواير" بصورة منتظمة؛
- (د) تنظيم واستضافة مؤتمرات اتصال مباشر؛
- (هـ) تنظيم مؤتمر إلكتروني باشتراك منظم للحوار بشأن التصحر ومكافحة الفقر بالتنسيق مع "فيداميركا" والآلية العالمية؛
- (و) دراسة عن القدرات الوطنية اللازمة لإنشاء شبكات وطنية، أجرتها الأمانة بمساعدة وحدة التنسيق الإقليمية؛
- (ز) إنشاء محفوظات تصويرية بإشراف الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بمكافحة التصحر - المكسيك، وبتنسيق من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة فورد الخيرية؛
- (ح) القيام، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وجامعة أريزونا وأحد اتحادات المؤسسات، بإنشاء قاعدة بيانات عالمية بشأن المؤسسات والمنظمات المشتركة في تنفيذ الاتفاقية؛
- (ط) إنشاء نظام لتبادل المعلومات عن طريق البريد الإلكتروني.

١٦٣- ويؤمل في أن يتم خلال الأشهر القادمة إنشاء ١١ وصلة تشبيك تابعة لشبكة المعلومات لمكافحة التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيسمح ذلك بتبادل المعلومات على نطاق أوسع، وبتنمية شبكات وطنية لها صلات تشبيك محلية، وبتطوير شبكات وطنية جديدة عن طريق آليات التعاون الأفقي.

١٦٤- ويشترك في البرنامج تسعون في المائة من بلدان المنطقة وأكثر من ٢٠٠ خبير ومسؤول تنسيق وغيرهم من الجهات المعنية التي تسعى لمكافحة تردي التربة.

إدراج البعد الجنساني صراحةً في عملية مكافحة التصحر

١٦٥- سيتم، كما في الأمور البيئية الأخرى المثيرة للقلق، اتخاذ خطوات للنظر، في إطار الاتفاقية، في ضرورة إدراج بعد جنساني في جميع أنشطة مكافحة التصحر وفي فهم مشاكل التصحر والحلول المتوخاة له. ولقد تمت مناقشة هذا الموضوع، في جملة مواضيع أخرى، في جمعية أمريكا اللاتينية الأولى للنساء الريفيات (البرازيل، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

١٦٦- وقد أشار ممثل أحد المنظمات غير الحكومية، في الاجتماع الإقليمي الثالث، الى عدم إدراج البعد الجنساني صراحةً والى افتقار برنامج العمل الإقليمي الى مثل هذا البعد. واقترح في الاجتماع الإقليمي الرابع أن يُدرج في البرنامج مشروع يتعلق بهذا الموضوع. وحظي هذا الاقتراح بالتأييد في الاجتماع الإقليمي الخامس.

١٦٧- ويسعى هذا المشروع لأن يحول إلى إجراءات والتزامات ملموسة الإعلانات المكررة المتعلقة باعتماد بعد جنساني في الجهود المبذولة لأجل التنمية، ومكافحة الفقر، وصيانة الموارد الطبيعية بصفة عامة، والمشاريع الإقليمية، ولاسيما برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر.

١٦٨- ويمر المشروع بمرحلة تجريبية في أربعة من البلدان الأطراف المشتركة. وهو يتألف من العناصر التالية: تطوير المفاهيم؛ وتحليل المبادرات الاستثمارية وتعيينها؛ وانتخاب البلدان الأطراف المشتركة، مع إعطاء الأفضلية لتلك التي قامت فعلاً باتخاذ إجراء في هذا الميدان؛ وتحديد مسؤوليات المؤسسات الوطنية؛ وإعادة صياغة البرامج والمشاريع بغية إدراج بعد جنساني فيها.

١٦٩- أما الأنشطة المخططة فهي كالتالي: التوعية؛ وإعداد وتوزيع المواد اللازمة لبناء القدرات؛ وتعيين القدرات الوطنية وتمكينها بغية التشجيع على التركيز على البعد الجنساني؛ وعقد الحلقات الدراسية؛ وتدريب المدربين.

١٧٠- ويجري الآن تنفيذ أنشطة مختلفة في المنطقة، مثل مشروع الأرجنتين - شيلي الثنائي في منطقة أتاكاما - لاريوخا - كاتاماركا الصغيرة. وكذلك يقوم الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، بالتعاون مع منظمات غير حكومية، بدعم مبادرة لإنشاء وحدات ترويج في الهيئات الحكومية وغير الحكومية.

مواءمة السياسات العامة المتصلة بالتصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٧١- ناقشت البلدان الأطراف الواقعة في المنطقة، في كل اجتماع من الاجتماعات الإقليمية، مسألة اتباع السياسات الملائمة. وطلبت في الاجتماعين الإقليميين الثالث والرابع الدعم من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بغية إعداد مشروع يهدف إلى إنشاء إطار إقليمي لاستعراض السياسات والصكوك ذات الصلة، وبغية إنجاز هذا العمل بصورة منسقة. ولقد قدم هذا المشروع ونوقش وتمت الموافقة عليه على وجه الأولوية في الاجتماع الإقليمي الخامس. وفي مؤتمر الأطراف الثاني، تعهدت كل من الآلية العالمية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بتوفير الدعم للمشروع، واقترحت مبادئ توجيهية. وأعدت وحدة التنسيق الإقليمية صيغة جديدة للمشروع تضمنتها نفس الأهداف التي تضمنتها الصيغة الموافق عليها في الاجتماع الإقليمي المعقود في ليمّا، وأضافت اقتراحاً مقدماً من قائمة البلدان الأطراف المشتركة إلى الهيئات الداعمة، وهو قيد النظر الآن.

١٧٢- وبفضل مشروع نموذجي يركز على ستة بلدان أطراف، يستخدم "مشروع تنسيق السياسة العامة" الخبرة المستمدة من تقييم أولي أجري في المكسيك في عام ١٩٩٨ ويجمع، من خلال حلقات العمل الإقليمية وشبكة المعلومات لمكافحة التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بين ست عمليات مستقلة في كل بلد مشترك. وستقوم البلدان الأطراف، خلال السنة الأولى، بعملية تقييم مع متخذي القرارات في الأغلب، كما ستقوم بدراسات على الصعيدين الوطني والدولي. ويؤدي ربط المشروع بالوكالات القائمة بالتطوير إلى تهيئة الأوضاع المؤاتية لتطبيق نتائج العملية على الفور. ويستهدف مشروع تنسيق السياسة العامة تعبئة الموارد الموجودة والتكميلية عن طريق تدابير إعادة توجيه فعالة من حيث التكلفة، مع أقل قدر ممكن من الاستثمارات المالية.

مشروع تعزيز وترويج المعارف والتكنولوجيا التقليدية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٧٣- ناقشت الاجتماعات الإقليمية واعتمدت إعلانات ومقررات لتتجهيل بوضع برنامج فعال عن المعارف والتكنولوجيا التقليدية. وبموجب المقرر ١٢ المعتمد خلال الاجتماع الإقليمي الرابع، طلبت البلدان المعنية إلى الأمانة أن تضع مشروعاً وثيق الصلة بالموضوع، ولقد تم اعتماد هذا المشروع في الاجتماع الإقليمي الخامس. وقدمت الأرجنتين وكوبا تقريراً إقليمياً عن هذا الموضوع إلى الفريق المخصص الذي عقد اجتماعه في ماتيرا، إيطاليا، في تموز/يوليه ١٩٩٩، وقد أعد التقرير بالاستناد إلى معلومات وردت من البلدان المعنية. وقدمت الاستنتاجات خلال مؤتمر الأطراف الثالث إلى لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الثالثة.

١٧٤- ويتناول مشروع تعزيز وترويج المعارف والتكنولوجيا التقليدية بصفة رئيسية الأنشطة المضطلع بها في مختلف البلدان، وهو اقتراح طويل الأجل يعبر عما تكرر بشأن الاعتراف بقيمة الثقافة التقليدية للسكان في المناطق المتأثرة. والاعتراف بالثقافة الشعبية، واستخدام هذه الثقافة في وضع الحلول التكنولوجية، أو آليات نقل المعارف، أو في التنمية وتعزيز المؤسسات المحلية بغية تنظيم الحصول على الموارد واستخدامها، أمران يتمشيان مع روح الشراكة التي تتضمنها الاتفاقية. وتتسم الأنشطة الهادفة إلى زيادة المعرفة بهذه الأصول المتوفرة في بلدان المنطقة وإلى توزيعها واستخدامها، بالأهمية. ويبين هذا النهج أهمية المشاركة المجتمعية فضلاً عن أهمية التدريب والتدعيم المؤسسي لتحقيق نتائج قابلة للإدامة في الأجل الطويل، بما في ذلك داخل المجتمع نفسه وفي القطاعات البلدية والإقليمية، الحكومية وغير الحكومية.

١٧٥- ويتألف المشروع من العناصر التالية:

(أ) أنشطة البحث، والابتكار والتطبيق، والجرد، والانتقاء، والاختبار، والرصد؛

(ب) المفاهيم والمواد المتصلة بالمعارف والتكنولوجيا التقليدية المدرجة في الخطط، والبرامج والمواد المستخدمة في النظام التربوي على مختلف المستويات؛ وإنتاج المواد الإعلامية، والنشر عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري، والتدريب، واستعراض الخطط والبرامج التربوية؛

(ج) إنشاء المؤسسات وتدعيمها؛

(د) تقييم السياسات العامة وإصلاحها في إطار قانوني-معياري؛

(هـ) تنمية وتعزيز آليات التعاون والتبادل، وإدراج الموضوع في برنامج العمل الوطني وبرامج التنمية.

العمل على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية لمكافحة التصحر عن طريق التثقيف

١٧٦- بينت بلدان المنطقة عدم توفر معلومات كافية لدى الجمهور فيما يتصل بأمور التصحر. لذا تعتبر مسألة التثقيف من ألح المهام التي ينبغي إنجازها لدى تنفيذ الاتفاقية. وعليه، أدرجت هذه المسألة كمسألة تتسم بالأولوية في برنامج العمل الإقليمي، ووافق الاجتماع الإقليمي الرابع (المقرر ١٣) على اقتراح بشأن أنشطة يضطلع بها في هذا المجال.

١٧٧- ويتوخى المشروع التصدي للوضع البدائي للمعرفة والوعي بالعمليات المؤدية إلى التصحر. وتمثل الاستراتيجية الرئيسية في زيادة عدد المرشدين أو الوكلاء المدربين القادرين على إعداد مجموعات من الأشخاص المطلعين على مفاهيم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وطرقها وأنشطتها. وهذه الخطة تدريجية ولها ثلاثة

مستويات من التعقيد هي: المستوى الابتدائي، والمستوى المتوسط، والمستوى المتقدم، حسب درجة استعداد المدربين. ويقترح المشروع تدريب المدربين وإنتاج مواد تثقيفية ملائمة يكون لها مضمون إقليمي مشترك أساسي وجوانب خاصة بكل بلد على حدة.

التدريب

١٧٨- اكتسبت المنطقة خبرة واسعة في إدارة الموارد الطبيعية وغير ذلك من المجالات التي تتسم بالأهمية في مكافحة التصحر، حتى وإن تم ذلك من خلال مبادرات غير منسقة. وكان من بين الأنشطة الرئيسية التي تكللت بنجاح سلسلة من ست دورات أعدت عن التصحر بإشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ثم بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الهيئات الوطنية والدولية. وكان تقييم المشتركين لفعالية أنشطة التدريب متفاوتاً، وقد اتفقوا على وضع مخطط جديد يشمل العمل المنجز من قبل. ولهذا الغرض، عقد اجتماع عن المواضيع والخصائص التي يمكن إدراجها في برنامج تدريبي.

١٧٩- وهذا المشروع، المكمل للمشروع التثقيفي، يستهدف، بصفة رئيسية، إتاحة الأدوات المفاهيمية والآلية للخبراء العاملين مباشرة في مكافحة التصحر. وسيُنظم هذا المشروع من خلال برنامج يحتوي ٣١ موضوعاً تدريبياً في مجالات أربعة هي: نُظم الإنتاج، وإدارة الموارد الطبيعية؛ وإدارة الخطط والبرامج والمشاريع والسياسات؛ ومواضيع مختلفة (كتنمية رأس المال الاجتماعي، ومكافحة الفقر، والبعد الجنساني). وسيتم على مدى سنتين عقد أربع دورات تدوم ثلاثة أو أربعة أسابيع وتتناول المواضيع المشار إليها أعلاه. وستشمل تلك الدورات حلقات دراسية، وحلقات عمل، ودورات تدريبية وغير ذلك من الأنشطة المخططة.

إنشاء نظام إقليمي لإدارة الاستثمار من أجل مكافحة التصحر

١٨٠- تم في الاجتماعات الإقليمية الأولى والثاني والثالث وضع خطط لتعبئة الموارد الاقتصادية من أجل تنفيذ الاتفاقية على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وذلك بتحسين المقترحات وتجهيزها، وزيادة تدفق المعلومات، والقيام بأنشطة المتابعة. وفي الاجتماع الإقليمي الرابع وافقت البلدان الأطراف على المشروع الذي أعدته الأمانة بناء على طلبها.

١٨١- وأهداف المشروع هي التالية: إنشاء بنك مشاريع؛ وإجراء دراسة جدوى أولية وإدراج مجموعة من الأفكار وملامح الاستثمار؛ وتنظيم دورات تدريبية، وتركيب المعدات الحاسوبية ووضع نظام للمعلومات يمكن تركيبه ضمن شبكة المعلومات لمكافحة التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وتنظيم حلقة عمل مع الوكالات المتعاونة لاستعراض مجموعة الأفكار وتكييف المقترحات وفقاً لولاية كل وكالة والإطار القانوني الذي تعمل بموجبه؛ وقيام وحدة التنسيق الإقليمية بتنظيم بعثات تفاوضية للعمل على تمويل المشاريع.

١٨٢- وحددت أيضاً للمشروع الأهداف التالية بشأن تعبئة الأموال: إجراء دراسة تحليلية واستقصائية عن الأموال التي يمكن استخدامها في برنامج العمل الإقليمي وبرامج العمل الوطنية، وتحديد خصائص كل مصدر من مصادر التمويل؛ وإجراء مشاورات مع البلدان الأطراف والمصادر المالية بغية بلورة المقترحات؛ وتعزيز الصناديق الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية؛ وتنظيم حلقة عمل لوضع الاقتراح بصيغته النهائية.

العناصر الأساسية اللازمة لوضع برنامج دائم للتعاون الأفقي على مكافحة التصحر والجفاف

١٨٣- تحدد المادتان ١٦ و ١٨ من الاتفاقية والمادة ٥ من مرفق التنفيذ الإقليمي للاتفاقية الخاص بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شكلاً من أشكال التعاون ينطوي على تبادل المعلومات والمعارف، بالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية والعلمية والمالية المباشرة. وتشير المادة ٧ من المرفق، على وجه التحديد، إلى تبادل المعلومات والخبرات بين البلدان الأطراف. واستناداً إلى ذلك طلبت البلدان الأطراف إلى الأمانة، في الاجتماع الإقليمي الثالث، أن تعد مشروعاً يهدف إلى تعزيز وتيسير مختلف الأنشطة لإقامة التعاون فيما بين البلدان الأطراف الموجودة في المنطقة. ولقد تمت الموافقة على هذا المشروع في الاجتماع الإقليمي الرابع.

١٨٤- وليس هذا المشروع مجرد برنامج أنشطة مشترك بل هو أيضاً اتفاق بين البلدان الأطراف والوكالات التي تدعم تنفيذ الاتفاقية في المنطقة. ويتوقع المخطط المقترح، بخصوص تنسيق الأنشطة لتنفيذ الاتفاقية، تلبية بعض التكاليف (كتكاليف اجتماعات اللجنة التنفيذية الإقليمية، وتنسيق الأنشطة المتصلة بمشاريع برنامج العمل الإقليمي وتجهيزها في الحاسوب، والتبادلات الثنائية والمتعددة الأطراف).

١٨٥- وسينفذ البرنامج من خلال اتفاق يبرم بين البلدان الأطراف التي تقرر تقاسم التكاليف. وستغطي وكالة التعاون تكاليف السفر، فضلاً عن تكاليف المعدات اللازمة، على أساس اتفاق يبرم. وستقوم الوكالات بإعداد الميزانية، بينما ستقوم اللجنة التنفيذية أو الاجتماعات الإقليمية المختصة بوضع برنامج مسبق.

١٨٦- ويمكن لدى إعداد هذا البرنامج أن تؤخذ في الاعتبار الخبرة المكتسبة من قبل في هذا المجال، أي: المعلومات المتبادلة بين البلدان الأطراف المشتركة في وضع مشروع غران شاكو، أو بعثات الخبراء الاستشاريين الموفدة إلى بلدان معينة لمساعدتها على إعداد تقاريرها الوطنية.

وحدة التنسيق الإقليمية

١٨٧- تقرر في الاجتماع الإقليمي الثاني قبول عرض المكسيك فيما يتعلق بتقديم المساعدة لإنشاء هيئة تعمل على تنفيذ الاتفاقية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن عرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتصل باستضافة هذه الهيئة في مكتبه الإقليمي. واتخذ القرار بإنشاء وحدة التنسيق الإقليمية في الاجتماع الإقليمي الثالث،

وطلب هذا الاجتماع إلى الأمانة أن تقدم اقتراحاً وتعد برنامج عمل، وقد تمت الموافقة على الاقتراح وعلى برنامج العمل في الاجتماع الإقليمي الخامس. وقدمت البلدان الأطراف في المنطقة برنامج العمل الإقليمي والبرنامج الخاص بالوحدة إلى مؤتمر الأطراف الأول، فرحب بالمبادرة.

١٨٨- أما وحدة التنسيق الإقليمية، فهي جهاز من الأجهزة التابعة لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على الصعيد الإقليمي وهي مكلفة بمهمة المساعدة على تنفيذ الاتفاقية على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية على وجه الخصوص. وتعمل الوحدة بصورة وثيقة وعلى أساس يومي مع جهات الوصل الوطنية، ومع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية.

١٨٩- وتقوم الوحدة الإقليمية، تحت إشراف أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالمهام التالية في الوقت الحاضر:

- تقديم الدعم لإعداد التقارير الوطنية بشأن الاتفاقية وغير ذلك من الوثائق الرسمية؛
- إعداد التقارير الإقليمية ودون الإقليمية بشأن تنفيذ الاتفاقية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأطراف في المنطقة بغية وضع وتقييم ومتابعة برامج و/أو مشاريع برنامج العمل الإقليمي والأنشطة دون الإقليمية؛
- وضع قاعدة بيانات تصويرية؛
- تقديم الدعم التقني والميداني لتنظيم الاجتماعات الإقليمية والدولية؛
- تيسير تبادل المعلومات والتقنيات الملائمة والدراسة الفنية والخبرات ذات الصلة على الصعيد الإقليمي؛
- تقديم المساعدة إلى جهات الوصل في مجال تعزيز بناء القدرات اللازمة لتنفيذ الأنشطة في المنطقة؛
- متابعة القرارات المعتمدة في الاجتماعات الإقليمية المعقودة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- تيسير العمليات الاستشارية لتعزيز التعاون التقني بين جهات الوصل في المنطقة؛

- تقديم الدعم لإنشاء آليات جديدة على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، بما في ذلك إنشاء صناديق مخصصة للتصحر، وتعبئة الموارد المالية المحلية لتنفيذ الاتفاقية؛
- تقديم المساعدة في تنسيق شبكات البرامج الموضوعية والقيام، في المستقبل، بتنفيذ الأنشطة التي توصي بها بلدان المنطقة.

١٩٠- ولقد باشرت هذه الوحدة أنشطتها رسمياً بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٩، عندما تم التوقيع على اتفاقات التعاون المبرمة بين حكومة المكسيك وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الاتفاقية. وأمكن إنشاء الوحدة وتشغيلها بفضل الدعم التقني والمالي المقدم من حكومات الأرجنتين وشيلي والمكسيك ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة الاتفاقية.

سادساً - التوصيات والخطوط الاستراتيجية

١٩١- بناء على المعلومات الواردة في التقارير الوطنية التي أعدتها البلدان الأطراف في المنطقة، وعلى المعلومات المستخلصة من إعداد التقارير دون الإقليمية والإقليمية بشأن تنفيذ الاتفاقية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يوصى بخطوط العمل الاستراتيجية المشار إليها أدناه لأنها ستتمكن من تنفيذ أهداف الاتفاقية تنفيذاً أكثر فعالية واتساقاً.

برنامج العمل الإقليمي

١٩٢- لم يتم الحصول على نتائج تذكر على الصعيد الإقليمي حتى اليوم لأن العديد من المشاريع لم تنفذ بسبب عدم توافر الموارد اللازمة. ويجب على الأمانة والبلدان الأطراف والوكالات المعنية أن تبذل جهوداً متضافرة وتسعى جاهدة لتعبئة الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع المشار إليها في هذا التقرير.

الأنشطة الملموسة

١٩٣- يجب، لتنمية برنامج شبكة المعلومات لمكافحة التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، توسيع نطاق الشبكة ليشمل مؤسسات القطاعين الثاني والثالث وغير ذلك من الشركاء المعنيين. وكذلك يجب ضمان إنشاء شبكة المعلومات لمكافحة التصحر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إنشاءً كاملاً في مقر وحدة التنسيق الإقليمية، والتأكد من أن هذه الشبكة موصولة بشبكات أخرى وتتفاعل معها على أتم وجه بغية تعزيز طاقتها على توفير المعلومات.

١٩٤- وسيسمح اعتماد طريقة موحدة لوضع المعالم والمؤشرات اللازمة لتقييم مدى تردي التربة، بتوفير التدريب وتقاسم الخبراء بغية التشجيع على إنتاج المعلومات، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً، وذلك بالاعتماد دائماً على التعاون الأفقي.

١٩٥- ويجب أن تستغل المعارف والتكنولوجيات والممارسات التقليدية استغلالاً أكبر في المنطقة، وأن تؤخذ في الاعتبار الخبرات المستمدة من عمل خبراء المنطقة.

١٩٦- وتتم مكافحة التصحر بتوعية وتثقيف كافة قطاعات المجتمع في بلدان المنطقة. ومن الضروري أن يدرج هذا الموضوع في المناهج المدرسية لإقامة علاقة جديدة بين الإنسان وبيئته.

١٩٧- ويجب أن يعزز التعاون فيما بين بلدان المنطقة عن طريق العلاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية التي سيكون لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر دور تنسيقي هام تلعبه فيها. ويجب أن تشترك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في ذلك أيضاً.

١٩٨- وتقوم المرأة بدور أساسي في المنطقة ولكن لا يحظى دورها بالاعتراف الواجب على الأصعدة المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والعلمية. ولذا فإنه لا بد، لتحقيق أغراض التنمية المستدامة، من اتباع الاتجاه العام المتمثل في إدراج بعد جنساني في كافة المشاريع المضطلع بها لمكافحة التصحر في المنطقة.

١٩٩- ويتسم مشروع مواءمة السياسات العامة بأهمية استثنائية بالنسبة إلى بلدان المنطقة. وبالرغم من أن المشروع حظي بدعم مختلف الوكالات الدولية، فإن من الضروري الاستمرار في توفير هذا الدعم لأنه سيزود كافة البلدان بالدراية اللازمة بوسائل حيوية لإنشاء الإطار المؤسسي الملائم لمكافحة التصحر.

٢٠٠- ولوحدة التنسيق الإقليمية دور داعم في تكملة وظائف الأمانة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وستدعم الوحدة جهود بلدان المنطقة بهدف التعاون على تلبية احتياجات مختلف الجهات الوطنية المعنية وبهدف تنسيق تنفيذ برنامج العمل الإقليمي على أساس يومي. لذا، من الضروري أن تعزز هذه الأداة وأن تتاح لها الموارد اللازمة لإنجاز أعمالها.

البرامج دون الإقليمية

٢٠١- أبدت البلدان الأطراف المشتركة في مشروع "غران شاكو أميريكانو" التزاماً جدياً للغاية بتنفيذ المشروع. وفي نفس الوقت تسعى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لتعبئة الموارد اللازمة ليكفل المشروع بالنجاح، ولكن من الحيوي أيضاً أن تقوم جميع الوكالات بتعزيز دعمها للمشروع.

٢٠٢- ويحتاج مشروع "بونا أميريكانا" ومشروع "أمريكا الوسطى" دون الإقليميين إلى دعاية كبيرة كي تدعم البلدان الأطراف المانحة والوكالات الجهود التي ينبغي بذلها لإعداد المشروعات والانتقال إلى مرحلة التنفيذ. ونظراً إلى أن المنطقتين دون الإقليميتين تعانيان معاناة شديدة من تردي التربة، فإن من الضروري اتخاذ إجراء في أسرع وقت ممكن.

٢٠٣- وبغض النظر عن الجهود المبذولة لإجراء دراسات الحالات ولإعداد تقارير عن أثر تردي التربة في النظم الإيكولوجية الهشة، يحتاج برنامج العمل دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي إلى موارد مالية ودعم تقني كما تم بيانه بوضوح في الاجتماع الإقليمي الخامس.

٢٠٤- إن الأوضاع السياسية الخاصة التي كانت قائمة في هايتي خلال السنوات القليلة الماضية لم تسمح بإحراز تقدم في تطبيق خطط المساعدة. ويؤمل في أن تتغير الأوضاع وتمكن من اتخاذ إجراء مشترك لمكافحة تردي التربة.

جهات الوصل

٢٠٥- إن زيادة قدرة المؤسسات البيئية على اتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والدولي في مختلف محافل الاتفاقية أمر يتسم بأهمية حاسمة. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز القدرة لدى تنفيذ الأنشطة، وإدارة المشاريع والحصول على الدعم التقني والمالي. وبناء عليه، ينبغي أن تقوم البلدان الأطراف بما يلي:

- تعيين جهات وصل تتمتع بصلاحيات تنفيذية وبإمكانية الوصول إلى أرقى مستويات اتخاذ القرارات؛
- تأمين استمرارية الممثلين الوطنيين الموفدين إلى مؤتمر الأطراف والاجتماعات الإقليمية؛
- التشجيع على إعداد الدراسات ونشر الوثائق الرسمية الصادرة عن مختلف الاجتماعات المعقودة في إطار الاتفاقية؛
- تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات المرتبطة بالاتفاقية، وبينها وبين الجهات الفاعلة على الصعيد الدولي.
